منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef

دار الأمان
الرباط

محمد بوعزة

استراتيجية التأويل

من النصية إلى التفكيكية

معالم نقدية

استراتيجية التأويل

من النصية إلى التفكيكية

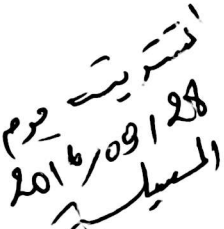

استراتيجية التأويل

من النصية إلى التفكيكية

محمد بوعزة

دار الأمان
الرباط

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1432 هـ - 2011 م

ردمك 978-614-01-0031-2

جميع الحقوق محفوظة

دار الأمان
الرباط

4، زنقة المامونية - الرباط - مقابل وزارة العدل
هاتف: 537723276 212+ - فاكس: 537200055 212+
البريد الإلكتروني: darelamane@menara.ma

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
149 شارع حسيبة بن بوعلي
الجزائر العاصمة - الجزائر
هاتف/فاكس: 21676179 213+
e-mail: editions.elikhtilef@gmail.com

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشرين

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611+)
الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

مقدمة 9

الفصل الأول

دينامية الدلالة

I – الدلالة في الابستمي البنيوي 13

1 – الدلالة المحايثة 13

2 – الدلالة سنن تمفصل 17

3 – علم الأدب، أسطورة النص 21

II – الدلالة في الابستيمي ما بعد البنيوي 27

1 – إبدالات معرفية 27

2 – تحولات وانتقالات الدلالة 33

2 – 1 الانتقال من البُنية إلى البنينة 33

2 – 2 الانتقال من الدلالة إلى الدلالية 34

2 – 3 الانتقال من النصية إلى عبر النصية 34

2 – 4 الانتقال من النص إلى التناص 35

الفصل الثاني

صيرورة التعددية

دينامية النص 39

إنتاجية القراءة 42

نسق الإيحاء 45

لا محدودية السياق 48

الفصل الثالث

استراتيجية التأويل

I – التأويل اللا متناهي 61

1 – النص تشتيت 61

2 – لعبة الإحالات اللا متناهية 63

3 – رهان التأويل التفكيكي 65

4 – المرجعية الهرمسية 67

II – التأويل المتناهي 71

1 – قوانين التأويل 72

1 – 1 الاقتصاد التشاكلي 72

1 – 1 قصدية النص 74

1 – 3 المعنى الحرفي 77

1 – 4 نمذجة 79

III – مستويات التأويل 83

خاتمة 89

المراجع 91

إهـــداء

إلى ولدي ياسر الفرد الصغير الذي يتكاثف حول حياتي بظلاله المشرقة

إلى صغيري ياسر الذي حمل مطرا جديدا لشجرة فرحنا الصغير

في مراقي عيونكما الصغيرة ترسو قوارب حياتي التائهة

إلى أمي وأبي وإخوتي دائما وأبدا

مُقَدِّمَة

يهتم هذا البحث برصد الإشكالات النظرية والمفارقات المعرفية التي يطرحها مفهومي التأويل والدلالة. كيف يتحقق تعدد المعنى؟ ماهي استراتيجية التأويل؟ ولماذا تختلف هذه الاستراتيجيات؟ هل التأويل له حدود أم أنه مغامرة مفتوحة على المجهول؟

في الفصل الأول تركز اهتمامنا على تفكيك الوضع الابستيمولوجي لمفهوم الدلالة، من خلال مقاربة مقارنة ترصد أسسه النظرية في نماذج نظرية ومعرفية مختلفة (اللسانيات البنيوية، اللسانيات الثقافية، السيميولوجيا، الشكلانية، نظرية النص، سوسيولوجيا النص، التفكيك) الشيء الذي مكننا من رسم مسار التحولات التي طرأت على مفهوم الدلالة في هذا المنعطف التاريخي والمعرفي المفصلي - ما بعد البنيوية -، حيث انتقل من المقاربة المحايثة إلى المقاربة عبر اللسانية التي تركز على الطابع الدينامي والسياقي للدليل، الذي يتجلى في مفاهيم التعددية والإنتاجية والتناص والاختلاف والدلالية.

اهتم الفصل الثاني بالبحث في إشكالية تعدد المعنى. وهي إشكالية ذات طابع مضاعف يمس مستويات متعددة في الفهم والتحليل: فهناك أولا النص باعتباره ظاهرة دينامية تتشكل في شبكة من التعالقات والنصيات والبنيات المتداخلة، بمعنى أن أنطولوجية النص لا تحيل على بنية متجانسة أحادية، بل على أنساق وشفرات متعددة، ومستويات

مختلفة ظاهرة ومضمرة، ثم هناك القراءة باعتبارها أيضا ممارسة دينامية تتخللها شفرات وأنساق متعددة وسياقات مختلفة، بحيث أن بناء الدلالة يتولد من هذا التفاعل بين هذه المستويات وطبيعة تعالقاتها. وهذا ما يفسح المجال أمام اختلاف التأويلات وتعددها، بحكم اختلاف استراتجيات القراء في إعادة تركيب هذه المستويات والربط بينها وتفسير دلالاتها.

وبالنتيجة، انكب الفصل الثالث على تفكيك الاستراتيجيات التأويلية التي يطرحها إشكال التعددية. هل يتعلق الأمر بتعددية محدودة أم لامحدودة؟ وما هو رهان التأويل؟ هل هو بنينة وحصر هذه التعددية أم مضاعفتها وتتبع سيرورة آثارها اللانهائية؟

هكذا، عرضنا برنامجين متعارضين لرهان التأويل، التأويل المتناهي (أمبرتو إيكو) والتأويل اللامتناهي (جاك دريدا)، وكشفنا المرجعيات المؤسسة لكل برنامج والرهانات المحددة لاستراتيجياته، وخلصنا إلى صياغة تصورنا لرهان التأويل باعتباره نشاطا سيميائيا تتحكم فيه سيرورة بنائه لموضوعه، حيث يشكل النص محددا paramètre لمسار وغاية هذه السيرورة بالتفاعل مع أفق انتظار المؤول.

الفصل الأول

دينامية الدلالة

- I -

الدلالة في الابستمي البنيوي

1 - الدلالة المحايثة

حققت اللسانيات إنجازات نظرية وإبستيمولوجية مهمة، سواء على مستوى المنهج والرؤية، أو على مستوى تقنيات وإجراءات التحليل. وبفضل هذا الإنجاز العلمي، تحولت إلى نموذج تمثيلي، تتطلع العلوم الإنسانية الأخرى إلى الاحتذاء به.

لقد أثرت نماذج التحليل المستمدة من اللسانيات، في كل مجالات البحث الإنساني، **"بحيث أصبح للغة والثقافة دور مركزي. وبالتماثل مع الحقل الفلسفي، فإن التأثير الواسع للسانيات أنتج وعيا متزايدا، بالدور الذي تلعبه اللغة في عملية البحث ذاتها"**[1].

كيف، إذن، تم تصور الدلالة في اللسانيات البنيوية؟ بالنظر إلى الدراسات الفيلولوجية والتاريخية والمقارنة، دشنت لسانيات "سوسور" إبدالات جديدة، تتجلى أساسا في مفاهيم النسق، الاعتباطية والقيمة.

تبعا لهذا الجهاز المفهومي، لم تعد اللغة مجرد وعاء للفكر، يدل مباشرة على الواقع؛ لأنها لا ترتبط بالعالم الخارجي بعلاقة طبيعية، ولا

(1) **Tony Bennett, Formalism and Marxism,** London, Editions Routledge, 1989, p.4.

تحـيل علـيه مباشـرة. إنها تدل على الواقع من خلال وسيط لساني تصوري، هو نتاج العلاقة بين الدال والمدلول.

بـناء على ذلك تبدو علاقة الدال بالمدلول علاقة اعتباطية؛ لذلك فـإن المدلـولات لا تعبر عن معطيات أو علاقات واقعية، ولكن عن تـصورات ومفاهـيم للأشـياء. ويفيد مفهوم "القيمة" Valeur، أن "التصور" الذي يكون مدلول دليل ما ليس محتوى، معطى سلفا بالنسبة لنسق الدلائل، فهو **"ليس سوى قيمة محددة من قبل علاقاته مع القيم المماثلة"**[1].

إن اعتـبار مفهـوم الاعتباطـية مـبدأ متحكما في الدلائل اللـسانية، يقـصي كل مشروع دلالي لدراسة الروابط بين الدوال والمدلـولات، وبين المدلولات والمراجع. فالموضوعات التي تتحدث عنها اللغة، ليست موضوعات "واقعية"، توجد خارج اللغة، ولكنها موضـوعات تـصورية، يتحدد معناها داخل نظام اللغة. وبالتالي، سيكون الاهتمام المركزي للسانيات هو دراسة هذا النظام الداخلي، ولـيس مـا هو خارج النظام من علاقات وموضوعات، تنتمي إلى خطاطة المرجع.

هل يعني مفهوم الاعتباطية إنكار وجود العالم الواقعي بموضوعاته ومعطياته؟

إن العـالم موجود هنا؛ لكن عملية التدليل عليه، يبنينها نظام اللغـة، اسـتنادا إلى اشـتغال علاقاته الداخلية التي يتحكم فيا مبدأ الاعتباطية الذي ينفي وجود أية علاقة طبيعية بين الدلائل وموضوعات العالم الخارجي.

---

(1) **Marcelo Dascal, la Sémiologie de Leibniz,** Paris, Editions Aubier Montaigne, 1978, p.29.

ولكـــن المفارقـــة تكمـــن في أنه على الرغم من أن اللغة تدل علـــى الواقـــع فقـــط، ولا تحـــيل عليه مباشرة، أو تعكسه، **"فإنها تنـــتج -باســـتمرار- وهمـــا بأنها تعكس الواقع، بدلا من أن تدل عليه"**[1].

هل يمكن، إذن، الحديث عن علم دلالة في لسانيات "سوسور"؟ مـــا هـــي طبيعة هذه الدلالة اللسانية؟ وهل يمكن اعتبارها أنموذجا كافـــيا وإجرائيا، لاستعارته وتطبيقه في مجالات بحث أخرى، خاصة في الحقـــل الأدبـــي؟ ومـــاذا تكشف القراءة التفكيكية لخطاب "سوسور"؟

كما رأينا، تقصي مفاهيم الاعتباطية والقيمة والنسق، كل رهان دلالي لدراســـة أنـــواع الروابط بين الدليل والمرجع، من ميدان البحث اللـــساني. لذلك، يبدو الأمر طبيعيا، ألا نجد في سيميولوجيا "سوسور" **"أي تـــصنيف للدلائل معتمد على طبيعة هذه الروابط مثل تصنيف "بورس" الشهير للدلائل إلى "أمارة"، "أيقون" ورمز"**[2].

ولهـــذا السبب يشك "مارسيلو داسكال" في إمكانية وجود علم دلالـــة في هـــذه اللسانيات البنيوية[3]، لأنها لا توفر أية قاعدة دلالية، لدراسة الروابط بين اللغة وما تشير إليه، أي بين الدليل والمرجع، مثلما نجـــد في ســـيميوطيقا "بـــورس" التي تهتم بأنواع الروابط بين الرموز والأمـــارات والأيقـــونات، وبين الأشياء التي تحيل عليها. على خلاف ذلك، **"عندما يرجع سوسور الرابط الداخلي بين الدال والمدلول إلى الدلـــيل نفـــسه، ويعتبره اعتباطيا في جوهره، فإنه يقصي من ميدان**

---

(1) Tony Bennett, Formalism and Marxism, op. cit., p. 5.
(2) Marcelo Dascal, La Sémiologie de Leibniz, op. cit., p. 28.
(3) **Ibid**, p. 27.

الـــسيميولوجيا دراسة هذا الرابط نفسه، بمعنى، دراسة العلاقات بين اللغة وما تتحدث عنه"[1].

وحـــتى لو تأملنا المشاريع الطامحة لتأسيس علم دلالة بنيوي، يستلهم منجـــزات "سوســـور"، فإن هذا الطموح لم يتجاوز دراسة العلاقات بين الـــدوال نفسها. يتعلق الأمر، إذن، بدلالة محايثة يبنيها نسق الدوال منظورا إلـــيها كـــدوال؛ وبالتالي فهي لا تعبر عن علاقات بين الدوال والمدلولات والمرجع، ولكنها تعبر عن علاقات دالية (نسبة إلى الدال) من قبيل الترادف synonymy، الـــتقابل antonomy، الـــتعددية Polysemy والجـــناس Homophony[2]. وفي أفضل الأحوال، لا يتعدى هذا الطموح التعبير عن علاقـــات دلالـــية بين الجمل من قبيل الاقتران الجملي paraphrase[*]، الاستلزام Entailment[**] والتناقض Contradiction[3].

كما يظهر من أنواع هذه العلاقات، فإنها في الحالتين معا (الكلمة والجملـــة) تكشف عن درجات متفاوتة من التعارض أو التعادل أو الإحالة أو التعلق بين كلمة وأخرى، وبين جملة وأخرى، محددة داخل نسق اللغة. إن الأمـــر يـــتعلق بعلاقات بين التعابير اللسانية **"وليست علاقات بين التعابير اللسانية و"معانيها"، أو بين "معانيها" وحدها"**[4].

---

(1) **Ibid**, p.25.

(2) **William O'grady Michal, Contemporary Linguistics**, New York, Second Edition, st, Martin's Press; 1993, p.212.

(*) **الاقتـــران الجملـــي**: يتحقق عندما يكون لجملتين نفس المعنى، بحيث تقترن الـــواحدة بالأخـــرى مثال: قبض الشرطي على اللص/قبض على اللص من طرف الشرطي.

(**)**الاســـتلزام**: معناه أن حقيقة جملة أو صحتها تتضمن بالضرورة حقيقة جملة أخرى، مثال: قتل السم الطفل/مات الطفل.

(3) **Ibid**, p.213.

(4) Marcelo Dascal, La Sémiologie de Leibniz, op. cit., p. 26.

ينبغـــي أن نفهم هذا الحصر للدلالة اللسانية في العلاقات المتبادلة بين الدوال، في إطار الطابع التجريدي للدليل عند "سوسور"، وهذا ما سيجعله عرضة لانتقادات إبستيمولوجية.

2 - الدلالة سنن تمفصل:

في رأي "باختين"، يعتبر هذا التجريد مظهرا من مظاهر الانغلاق، وتعبيرا عن موضوعانية مجردة، لأن **"فكرة لسان عرفي واعتباطي... لا يعكس الدليل بالواقع، أو علاقته بالفرد الذي يولده، ولكنه يعكس علاقة الدليل بالدليل داخل نظام مغلق"**[1]. على خلاف ذلك، سعى "باخـــتين" إلى تجاوز مظاهر التجريدية، بالتأكيد على أن الدليل كيان مـــادي، ملموس سواء كان لفظيا أم غير لفظي، **"الدليل ظاهرة تنتمي للعـــالم الخارجـــي. وفي العالم الخارجي يتجلى الدليل بنفسه وبكل ما يحدثه من تأثيرات"**[2].

لا يكتفـــي الدليل بالوجود المادي المحض، والمجرد من كل فعالية سيمائية، بل إنه يعبر عن تقييم إيديولوجي، ويعكس وجهات نظر عن هـــذا الواقع. **"لا يوجد الدليل كجزء من الواقع، بل إنه يعكس فيه ويحرف جزءا آخر. قد يشوه الواقع أو يخلص إليه أو قد يدركه أيضا مـــن وجهـــة نظر خاصة... الخ"**[3].إنه غير منفصل عن ذات التلفظ، وعـــن السياق الاجتماعي لهذا التلفظ، وبالتالي فهو من طبيعة اجتماعية وإيديولوجية.

---

(1) **ميخائـــيل باختـــين، الماركسية وفلسفة اللغة**، ترجمة محمد البكري ويمنى العيد، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 1986، ص 78.

(2) المرجع السابق، ص 19.

(3) المرجع السابق، ص 19.

يطـــرح هذا المشكل أسئلة بصدد سياق التلفظ وشروط الإنتاج والتلقـــي. كيف تحضر تلك العناصر في بنية الخطاب؟ ما هي العلاقات التي تربط بينها؟

لقـــد تطلـــبت هذه المفاهيم البحث عن نماذج لسانية قادرة على إظهـــار هـــذه العلاقـــات الخفية والمضمرة، من ذلك مقترح **الدراسة اللغـــوية الـــنقدية** critical language study الـــتي **"تحلل التفاعل الاجتماعـــي بطريقة تركز على عناصره اللسانية، حيث تبدأ بإظهار محـــدداتها الـــتي تكـــون مـــستترة علـــى العموم في نظام العلاقات الاجتماعـــية، وأيـــضا آثارهـــا الخفية التي يمكن أن تحدثها في هذا النظام"**[1]، مثل العلاقات المستترة بين الدلائل والسلطة والإيديولوجية.

تكمـــن الأهمية الإبستيمولوجية لهذه المقاربة الموسعة للتلفظ، في كـــونها تـــتجاوز الطـــروحات الاجتماعية والماركسية الآلية التي تعتبر الـــسياق الاجتماعي سببا خارجيا يتحكم بشكل آلي في التلفظ. على العكس من ذلك، يبلور "باختين" رؤية جدلية متفتحة؛ فالسياق اللفظي لـــيس مجـــرد سبب خارجي للتلفظ، بل يشكل عنصرا ضروريا مكونا لبنيته الدلالية.

يتـــرتب -منهجـــيا- عن هذا التغيير لموضوع البحث اللساني، اســـتبدال علم اللسان بعلم جديد هو **"علم عبر اللسان، وهو الفرع الجديـــد مـــن فروع المعرفة الذي أراد باختين أن يبتدعه، وقصد أن يكون موضوعه هو التلفظ"**[2].

---

(1) **Norman Faïrclough, Language and Power**, London and New York, longman Group UK limited, 1989, p.5.

(2) **تزفيتان تودوروف، ميخائيل باختين: المبدأ الحواري**، ترجمة فخري صالح، بيـــروت، المؤســـسة العـــربية للدراســـات والنشر، الطبعة الثانية، 1996، ص 102.

لا تـــوجد أية علاقة تناقض أو انفصال بين علم اللسان وعلم عبر اللـــسان، لأنهمـــا يشتركان معا في دراسة ظاهرة واحدة (اللغة) على درجـــة كبيرة من التعقيد؛ ويكمن الفرق في أنهما يدرسانها من جوانب مختـــلفة. وهذا يعني أن العلاقة بينهما هي علاقة تكامل، حيث يستفيد علم عبر اللسان من نتائج علم اللسان[1].

في إطار هذا الاتجاه التوسعي، ومن منظور تصوري مخالف تماما، اتخـــذت اللـــسانيات البنيوية الأمريكية منحى أنثروبولوجيا، يبحث في علاقـــات اللغـــة بالثقافة والإنسان والمجتمع. وبالمقارنة مع اللسانيات الأوروبية، **"تقدمت في مجال آخر، هو العلاقة بين اللغة والمحيط الثقافي الذي توجد فيه"**[2].

لقـــد انتهت أبحاث "سابير" و"بلومفليد" إلى خلاصات نظرية مهمة، ألقت أضواء جديدة على طبيعة اللغة، غير كونها نسقا للقواعد. بالنسبة لهذا الاتجـــاه الأنثروبولوجي، إن ما يحدد ويعين شكل ثقافة ما، وطريقة حياة جماعـــة ما هو اللغة. وكما يقول "سابير"، لا تعيش الكائنات الإنسانية في العالم الموضوعي وحده، أو في عالم الأنشطة الاجتماعية، ولكن من خلال هـــذه اللغـــة المميزة التي تشكل وسيطا للتعبير عن المجتمع، وإنه من الوهم الاعتقاد بأن اللغة مجرد وسيلة عرضية لحل مشاكل التواصل والتفكير.[3]

إن أهمـــية اللغة تكمن في أن العالم الواقعي يتأسس على العادات اللغـــوية للجماعة. وتنهض اللغة بوظيفة تحديد الاختلافات الثقافية بين

---

(1) **ميخائيل باختين، شعرية دوستويفسكي**، ترجمة د. جميل نصيف التكريتي، الدار البيضاء/بغداد، دار توبقال/دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى، 1986، ص 263.

(2) **Terence Hawkes, Structuralism and Semiotics,** London, Editions Methuen Co. Ltd, 1979, p.30.

(3) **Ibid**, p.30.

جماعـــة وأخـــرى، لأن العـــادات اللغوية **"تطرح بشكل مسبق بعض الاختيارات التأويلية"**[1].

ينطلق هذا الاتجاه من فرضية أساسية، تكمن في اعتبار اللغة نسقا للترميز Encoding، يشكل التوسط Medium المبدأ الجوهري المتحكم في اشتغال هذا النسق، أي أن اللغة تتوسط العلاقة بين الذات وما يوجد خارجها في العالم.

تـــنهض اللغـــة، كنسق للترميز، بخلق وضعية فهم وإدراك تسمح للـــذات بالتحرر من إرغامات العالم الموضوعي، عبر الامتلاك الرمزي لمعطـــياته؛ أي عبر هذه القدرة على إنتاج صور وتمثيلات لواقع التجربة والمعيش. فمن خلال استعمال الذات للغة، وترميزها للواقع الموضوعي، تتمكن من إدراكه فقط كما يمفصله هذا النسق.

إن الترميـــز باعتباره نشاطا ذهنيا لإنتاج الصور والأشكال، يعبر عـــن الرغبة الأنثروبولوجية العميقة للذات في امتلاك العالم من خلال تنظـــيم وقائعـــه وفهـــم عتماته. فإذا كان العالم يتبدى كمتصل(*)[2] Continuum، لا شكل له ولا قسمات، ولا يحده زمان أو مكان، فإن

---

(1) Ibid, p.31.

(*) في قاموس "لالاند": "المتصل في معناه العامي يحيل على كيان لا يعرف التوقف عند حد بعينه كما لا يعرف النواقص. أما من الناحية الفلسفية، فإن المتصل هو كـــيان لا يـــتكون مـــن عناصر مميزة، أي أنه لا يحضر في الذهن من خلال عناصـــره". وفي تعريف "إيكو": "يتعلق بتصور يفترض وجود حالة سابقة عن أي تمفـــصل، حيث تمثل الكتلة الفكرية من خلال كل عديم الشكل. وهذا الكل يخـــضع، لكي يصبح قادرا على التدليل، إلى مفصلة تخبر عن وحداته المكونة لـــه. ولهـــذا السبب، فإن ما نعرفه عن الدلالة هو شكل وليس مادة") نقلا عن **أمبـــرتو ايكـــو الـــتأويل بـــين السيميائيات والتفكيكية** ترجمة، سعيد بنكراد، بيروت/الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2000، ص 141.

(2) Terence Hawkes, Structuralism and Semiotics, op. cit., p.31.

اللغـــة تشكل السنن المركزي في مفصلة وترميز هذا "المتصل" وتقطيعه إلى وحدات وكيانات قابلة للإدراك والتمثل، ضمن مفاهيم وحدود وأشكال.

3 - علم الأدب، أسطورة النص:

لقد كان لتصورات "سوسور" تداعيات وآثار حاسمة على النظرية الأدبـــية، بحـــيث أصـــبحت المقاربة اللسانية أنموذجا، تبناه عدد من المنظرين. يستند هذا التبئير للنموذج اللساني، إلى خلفية إبستيمولوجية تلـــح على وجود "نحو كلي"، لا يحتوي فقط كل اللغات، ولكن كل الأنظمـــة الدلالية: **"تخضع كل الأنظمة الدلالية لنحو واحد، وليس فقـــط كل اللغات. إن هذا النحو كلي، ليس فقط لأنه يشكلن كل لغات العالم، ولكن لأنه يتطابق مع بنية العالم ذاتها"**[1].

بما أن الأدب يعتبر نظاما دلاليا، تلعب فيه اللغة دورا مركزيا، فإنه سيشكل حقلا مثاليا لتطبيق مقولات ومبادئ البحث اللساني. إن ما تم تكريـــسه من مفاهيم النسق والاعتباطية والقيمة في اللسانيات، سنجد آثاره وامتداداته في النظرية الأدبية.

اعـــتمادا على هذه المرجعية اللسانية، سيتم النظر إلى الأدب على أنـــه نظـــام دلالي، ينبغي تركيز البحث على كشف علاقاته، وتحديد خـــصائص طبيعـــته، وهـــو مـــا ستصطلح "الشكلانية" على تسميته بـــــ "الأدبـــية"، **"إن موضوع العلم الأدبـــي ليس هو الأدب وإنما الأدبية Littérarité، أي ما يجعل من عمل ما عملا أدبيا"**[2].

---

(1) **Ibid**, p.96.

(2) جماعـــي، **نظرية المنهج الشكلي**، ترجمة إبراهيم الخطيب، بيروت/الرباط، الـــشركة المغـــربية للناشـــرين المـــتحدين/مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، 1982، ص 35.

هكذا سيتحدد موضوع علم الأدب، في البحث عن خصائص وتجليات هذه الأدبية في الأجناس الأدبية، بهدف تفسير وصياغة القوانين المجردة للأدب؛ ولهذا السبب لم يتركز اهتمامه على الأعمال المفردة، بل على الأدب الممكن، **"ليس العمل الأدبي في حد ذاته هو موضوع الشعرية، فما تستنطقه هو خصائص هذا الخطاب النوعي الذي هو الخطاب الأدبي، وكل عمل عندئذ لا يعتبر إلا تجليا لبنية محددة وعامة، ليس العمل إلا إنجازا من إنجازاتها الممكنة، ولكل ذلك فإن هذا العلم لا يُعنى بالأدب الحقيقي بل بالأدب الممكن"**[1].

يرسم هذا العلم الأدبي حدوده الإبستيمولوجية، بإقصائه للتاريخ وعلم النفس وعلم الاجتماع من مجال اهتمامه، حتى لا يصبح مجرد فرع تابع لهذه العلوم، **"ففي دراساتنا لم نكن نتعرض لقضايا بيوغرافية أو سيكولوجية الخلق، مفترضين أن هذه القضايا الهامة جدا والمعقدة جدا، يجب أن تحتل مكانتها في علوم أخرى"**[2].

ما يهم في هذا الوضع الإبستيمولوجي الجديد للأدب، أن مفهوم "الأدبية" يقود إلى تكريس أطروحة استقلال العمل الأدبي، عن شروط إنتاجه وسياق تلقيه. فإذا كانت الدلائل تستعمل في الخطاب العادي والعلمي، بهدف عملي صرف، هو التواصل، فإن الخطاب الأدبي يخرق هذه القاعدة حين يجعل وظيفة الدلائل، تتجه نحو إبراز الرسالة ذاتها. وقد بلور "جاكبسون" هذه الوظيفة الذاتية للأدب في مفهوم "الوظيفة الشعرية" التي تتولد من استثمار الدلائل في ذاتها؛ وهي

---

(1) تزفيطان طودوروف، **الشعرية**، ترجمة شكري المبخوث ورجاء سلامة، الدار البيضاء، دار توبقال، الطبعة الثانية 1990، ص 23.

(2) نظرية المنهج الشكلي، مرجع مذكور، ص 65.

تـــرتبط بالمتعة الجمالية، ولا تقتصر على الشعر وحده، بل يشترك فيها النثر أيضا.[1]

يـــتشكل مفهـــوم "التغـــريب defamilirazation عـــند "شكلوفسكي"، أحد مظاهر هذه الخاصية الجمالية؛ ويفيد أن الإدراك في الأنشطة اليومية، يصبح اعتياديا وآليا؛ وينتج عن ذلك أن علاقتنا بالأشياء تصبح نمطية ومألوفة. بالمقابل، تحطم الوظيفة الجمالية للأدب هـــذه "الاعتـــيادية" و"الآلية"، وتجعلنا نكتشف هذه الأشياء بشكل مختلف، **"إن جدوى وجود الفن هي تمكيننا من استعادة الإحساس بالحـــياة والشعور بالأشياء، ومن رؤية الحجر حجرا. وتكمن غاية الفـــن في إعطـــاء إحساس بالأشياء كما نراها، وليس كما نتعرف علـــيها. إن تقنـــية الفـــن هـــي جعـــل الموضوعات غير مألوفة Unfamiliar والأشـــكال معقدة، وزيادة الطبيعة المعقدة للإدراك ومدتـــه، لأن عملية الإدراك غاية جمالية في ذاتها، ويجب أن تطول، فالفن طريقة لاكتشاف الصنعة الفنية للموضوع artfulness، لأن الموضوع غير مهم"**[2].

اســـتلمت البنـــيوية الإرث الشكلاني وطورته في اتجاه نحت لغة واصفة دقيقة. إن الكثير من التصورات البنيوية تجد مرجعيتها في الجهاز المفهومي للشكلانيين. فالسرديات البنيوية تأسست أساسا على أعمال "ايخنـــباوم" و"شلوفسكي" في التمييز بين المبنى الحكائي والمتن الحكائي، ودراســـة ظواهـــر التحفيز، وأنساق الحكي والوظائف. وفي الخطاب

---

(1) **رومان جاكبسون، قضايا الشعرية**، ترجمة محمد الولي ومبارك حنون، الدار البيضاء، دار توبقال، 1988، ص 33.

(2) **Roger Webster, Studying Literary Theory**, London, Arnold, second Edition, 1996, p.38.

الشعري اتجهت البنيوية إلى تطوير الخطاطة التواصلية لـ "جاكبسون" ومفاهيم التوازي والنبر والتكرار...

لقد تمت كل هذه التطورات في حضن "الشعرية"، باعتبارها العلم الذي يبحث في الممكن الأدبي، على قاعدة استقلالية النص الأدبي. فقد أعلن "بارث" "موت المؤلف"، و لم يعد هناك أي مسوغ منهجي ونظري للبحث عن معنى النص في سيرة الكاتب وظروفه الاجتماعية والتاريخية، وتم استبداله بالبحث عن هذا المعنى داخل النص: **"علاقاته الداخلية، علاقات اللغة والشكل"**[1].

يظهر الإسقاط البنيوي للنموذج اللساني، في الإلحاح على أن الأشكال الأدبية والثقافية تشكل أنساقا مبنينة ومنظمة مثل نسق اللغة. إلا أن هذه الفرضية الإبستيمولوجية أثارت تساؤلات نقدية تبحث في الاختلافات بين اللغة والأدب؛ فقد نبه "جاكبسون" إلى أن التقنيات اللسانية، لا ينبغي أن تطبق في دراسة الأدب مباشرة، بدون تعديلات.

من الناحية الإبستيمولوجية يختلف بناء نحو النص تماما عن بناء نحو اللغة، سواء على صعيد خصوصية الموضوع، أو على صعيد المفاهيم والأهداف، **"بطبيعة الحال، لا يشبه بناء نحو نص بسيط تماما نحو لغة. على نحو اللغات أن يفسر ليس فقط المعطيات المتوفرة في لغة ما، بل أيضا المعطيات المحتملة، أي العدد اللا نهائي من الجمل التي قد تنتجها اللغة. ولأن لأنحاء اللغات هذه القدرة التوقعية، فبالإمكان اختبارها على معطيات جديدة في اللغة. أما فيما يخص نحو نص منفرد، لا تتوفر معطيات محتملة يمكن اختبار التحليل على أساسها. رغم ذلك،**

---

(1) **Ibid, p** .23.

نظريا، يمكننا نحو نص، من وصف نص إلى حد ما، لإنتاج نص آخر لا يتميـــز عنه أسلوبيا. عمليا، من النادر التمكن من هذا كليا، لأن الأعمال الأدبية متفردة بشكل كبير، ولأن بنيتها الداخلية تعتمد عل عوامل ليست لسانية بشكل خالص"[1].

علـــى الرغم من كل هذه الانتقادات المعرفية للشعرية، سواء في صـــيغتها الشكلانية أو البنيوية، فإن المشروع النظري والمنهجي الذي راهـــنت عليه، ما يزال راهنا وحيا لإتمامه وتعميقه، كأن قدر النقد في كـــل زمان أن يكون بنيويا، **"من هنا، فالنقد الأدبـــي بنيوي في كل عـــصر، بفعـــل جوهر، وبفعل مصير. لم يكن ليعرف ذلك، وأصبح يدركـــه الآن، وهـــو يفكـــر الـــيوم في نفسه، في مفهومه ونظامه وطريقته"**[2].

وتـــزداد هذه الصلاحية إلحاحا، إذا قارنا الشعرية بالاتجاهات التي سبقت البنيوية أو عاصرتها، حيث كانت دراسة الأدب تذوب في علوم أخرى: السيرة، تاريخ الأفكار، علم الاجتماع والتحليل النفسي. إن ما كـــان مفقودا هو الاهتمام بالنص الأدبـــي في ذاته، والمبادئ المتحكمة في أدبيـــته. وعلى أساس هذه الفرضية النظرية لم يعد موضوع الشعرية هـــو المعنى، بل قوانين الأدبية،**"وهي [الشعرية] بخلاف تأويل الأعمال النوعية، لا تسعى إلى تسمية المعنى، بل إلى معرفة القوانين العامة التي تـــنظم ولادة كـــل عمل، ولكنها بخلاف هذه العلوم التي هي علم الـــنفس وعلـــم الاجتماع...الخ، تبحث عن القوانين داخل الأدب**

---

(1) **Elizabeth Closs Draugott, Mory Louisse Pratt, Linguistics,** Copyright, by Harcourt Brace Jovanovich. Inc., 1980, p.28.

(2) **جـــاك دريـــدا، الكـــتابة والاختلاف**، ترجمة كاظم جهاد، الدار البيضاء، دار توبقال، الطبعة الأولى، 1988، ص 133.

ذاتـــه. فالـــشعرية إذن مقاربـــة لـــلأدب"مجردة" و"باطنية" في الآن نفسه"[1].

لقد تعرض مفهوم "المحايثة" لانتقادات من اتجاهات سوسيولوجيا النص الأدبـــي، لأنه يوحي بأن المعاني متعالية وكلية، ويعكس رؤية لا تاريخية للأدب، حيث ينفي أي تأثر للأدب بشروط الإنتاج والتلقي.[2]

هذه الانتقادات وإن كان لها ما يبررها في إطار صراع النظريات، فإنهـــا لا تمنع التأكيد على فعالية مفهوم المحايثة، حتى ولو لم تكن هناك "محايـــثة خالصة" أو مطلقة، وتكمن فعاليته في أنه يحصن المحلل ضد أي ارتـــداد في تأويـــل النص إلى الأحكام المسبقة الجاهزة. إن ما يلح عليه النقد المحايث، ليس رفض كل التأويلات الخارجية للنص، بصفة مطلقة، ولكـــن اعتـــبارها ثانوية، ما دامت المقومات الأدبية هي أدبية قبل أن تكون نفسية أو اجتماعية أو تاريخية.

---

(1) تزفيطان تودوروف، الشعرية، مرجع مذكور، ص 23.

(2) Roger Webster, Studying Literary Theory, op. cit., p.23.

- II -

الدلالة في الابستيمي ما بعد البنيوي

1 - إبدالات معرفية:

انطلقت ما بعد البنيوية، كحركة نقد وتفكيك للبنيوية من داخلها. وبقـــدر ما شكلت ما بعد البنيوية، عملية تطوير لتصورات متضمنة في البنـــيوية، فإنهـــا كانت أيضا معارضة ساخرة لبعض أسسها الفلسفية والإبـــستيمولوجية. وسنحاول الكشف عن مظاهر هذه المعارضة، وما ترتب عنها من نتائج حاسمة على اشتغال مفهوم النص والدلالة.

أ. **ضد مبدأ الصورنة**: ظل الطموح العلمي البنيوي هو تأسيس علم الأدب Poétique، موضـــوعه "الأدبـــية". ولتحقيق هذا الطموح النـــسقي، تحـــددت مهمـــة الـــشعرية في "صـــورنة" و"شكلنة" formalisation كـــل النصوص والأشكال الأدبية في "نحو كلي" مجرد، على غرار نحو اللغة.

إن الأثر النظري المباشر، لهذه النـــزعة النسقية، هو عدم الاهتمام بالنص الأدبـــي في خصوصيته، لأنه لا يشكل إلا تجليا لهذه البنية المجردة العامة.

ســـيتخلى "بارث" في مرحلته ما بعد البنيوية، عن الرهان النسقي الـــذي كـــان يؤمن به في مرحلته البنيوية، لأنه سيكتشف طابعه الاختزالي والشمولي الذي يحطم فرادة وخصوصية النص، **"وهذا ما**

كان يرغب فيه المحللون الأوائل للمحكي: إرجاع كل محكيات العالم (وهي كثيرة) إلى بنية واحدة. لقد كانوا يفكرون في استخلاص نموذج من كل حكاية، وتأسيس بنية سردية كبرى، انطلاقا من هذه النماذج، يمكن إسقاطها (من أجل التحقق) على كل محكي. إنها مهمة شاقة (العلم يكون بالصبر وتحمل العذاب)، وغير مرغوب فيها في النهاية، لأن النص يفقد اختلافه. ولا يشكل الاختلاف -بداهة- ميزة ممتلئة وذاتية (طبقا للتصور الأسطوري للإبداع الأدبي)؛ إنه لا يشكل ما يحدد فردانية كل نص، وما يعينه ويؤشر عليه ويوسمه، وينهيه. إنه على النقيض، اختلاف لا يتوقف، ويرتبط بلا نهائية النصوص واللغات والأنساق: إن كل نص مسرح لهذا الاختلاف"[1].

لقد تغيرت المسوغات النظرية والأهداف المعرفية؛ وأصبح الرهان الفلسفي هو البحث في الاختلاف والتغاير، وليس في المشابهة والانسجام. لذلك فإن كل مشروع لكشف هذه البنية المجردة الواحدة، لا قيمة له، لأن كل نص هو شبكة من الاختلافات والإحالات والمرجعيات المتعددة، "هذا هو شأن النص، إنه لا يمكن أن يكون هو ذاته إلا في اختلافه (الأمر الذي لا يعني تفرده). وإن قراءته لا تتم إلا مرة واحدة (لما يجعل علما استقرائيا-استنباطيا للنصوص أمرا وهميا، ليس هناك "نحو" للنص)؛ وبالرغم من ذلك فهو نسيج من الاقتباسات والإحالات والأصداء"[2].

---

(1) **Roland Barthes, S/Z**, Paris, Editions du Seuil, 1970, p.9.

(2) رولان بارط، درس السيميولوجيا، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، الطبعة الثالثة، 1993، ص 63.

مـــن هنا، جاءت الضرورة الملحة لتأسيس مقاربة جديدة، لا تعالج النـــصوص كتجلـــيات لبنية مجردة واحدة، بل تنظر إلى النص في فـــرادته وخصوصيته وتعدديته التي تحطم انغلاق النسق، ولتحقيق هـــذه المقاربـــة النـــصية، يقتـــرح "بـــارث" مفهـــوم "التحليل النـــصي": **"يسعى التحليل النصي إلى "رؤية" النص في اختلافه – الـــشيء الـــذي لا يعني فرديته غير القابلة للوصف– لأن هذا الاختلاف "منسوج" في أسنن معروفة؛ ينظر التحليل النصي إلى الـــنص على أنه نتاج شبكة مفتوحة، هي لا نهائية اللغة نفسها، المبنينة دون حدود"**[1].

علـــى خلاف الشعرية التي تقوم على منهج استقرائي واستنباطي، يتحدد التحليل النصي كاستراتيجية قراءة، وممارسة نصية.

وفي الحقـــل الفلـــسفي، يعيد "دريدا" طرح مسألة الصورنة، من مـــنظور الإشـــكال الإبستيمولوجي للعلاقة بين العام generality (موضوع العلم) والخاص particularity (موضوع التأويل)، وبين البنـــيوية والتفكيكـــية. ففي الوقت الذي تؤسس البنيوية هويتها كعلـــم، يـــبلور التفكـــيك هويـــته كممارسة نقدية، لا ترى في الطموحات العلمية للبنيوية سوى **"أحلاما مستحيلة"**[2].

مـــن خلال اكتشاف اللا عقلانية الشاذة للنصوص، وقدرتها على خرق كل نسق، يحطم التفكيك ولاء البنيوية المطلق للعقل، ويثبت اســـتحالة قيام علم الأدب، أو علم الخطاب، لذلك يعود بالبحث

---

(1) **Roland Barthes, L'aventure Sémiologique**, Paris, Editions du Seuil, 1985, p.315.

(2) **Jonathan Culler, On Deconstruction, Theory and Criticism after Structuralism,** Ithaca, New York, Cornell University Press, 1982, p.220.

الـــنقدي إلى مهمة التأويل. وبدلا من اعتبار الأعمال الأدبية مجرد تجليات لبنية شعرية للسرد، مثلا، ينبغي على النقد دراسة الروايات الفردية، لإدراك مقاومتها وتحطيمها لمنطق السرد[1].

لقـــد ترتب عن هذا التحول في الهدف الفلسفي والإبستيمولوجي مـــن الـــبحث النـــقدي، واستبدال منطق الاستقراء والصورنة، باســـتراتيجية النقد والتأويل، تركيز البحث على النصوص وتعدد معانيها، وتفكيك الانسجام الظاهر للأنساق، وذلك على خلاف البنيوية التي أهملت قضية المعنى لصالح النسق والبنية.

ب. **ضـــد الداخل/الخارج**: بحكم الآثار اللسانية لمفاهيم القيمة والنسق والتـــزامن، ترســـخ البنـــيوية فصلا بين الداخل والخارج، وتعتبر مـــشروعها مقاربـــة داخلـــية للأنساق؛ وبالتالي عملت على نفي "الخارج" من فردوس البنية.

لقـــد رســـمـــت هذه الثنائية للنظرية الأدبية حدودا إبستيمولوجية متـــصارعة، استنفذت جدالاتها في تحديد ما هو داخل الأدب، وما هو خـــارج عـــنه. وفي "نظرية الأدب" يصنف "ويليك" و"وارين" المناهج الأدبية إلى الاتجاه الداخلي والاتجاه الخارجي[2].

في الفلـــسفة ســـينهض "دريـــدا" بتفكيك هذه الثنائية، وتبيان مفارقاتها. إن الفصل بين الداخل والخارج، هو من آثار فلسفة الحضور، ذلـــك أن العناصر لا تنقسم بهذا الوضوح الساطع إلى داخل وخارج، لأنهـــا تـــرتبط بعلاقات معقدة. فلا وجود لداخل خالص، ولا لخارج خالص، بمعزل عن شبكة العلاقات المتداخلة، **"إن إطارا خارجيا، يمكن**

---

(1) Ibid, p.220.

(2) **رينـــيه ويليك، أوستين وارين، نظرية الأدب، ترجمة محيي الدين صبحي، بيروت، الطبعة الثانية، 1981، ص 73.**

أن يشتغل بوصفه العنصر الأكثر جوهرية لعمل ما. وبالنقيض، إن ما يظهـــر بوصفه عنصرا أكثر باطنية، أو مظهرا أكثر مركزية لعمل ما، فإنـــه يكتـــسب هذا الدور من خلال الخصائص التي تتركه خارج العمل أو في مقابله"[1].

لـــذلك يلزم تفادي الرؤية المثالية التي تفصل بينهما فصلا مطلقا. فلكل طرف في هذه المعادلة نتائج وتحولات وآثار تمتد للطرف الآخر، بحـــيث لا يمكن أن نتصور أي طرف منهما، يكون "حاضرا" présent في مكـــان ما في النص، منفصلا عن حركة الاختلافات والآثار، فلكل واحـــد منهما امتدادات وآثار في الآخر تجعله عرضة للتحول من موقع إلى آخـــر، **"فالخـــارج عرضة باستمرار لأن يصبح "موضوعا" داخل تقاطـــب الذات/الموضوع، أو ليصبح "الواقع" الآمن لخارج النص، وهـــناك بعـــض الأحيان داخل يكون مزعجا بقدر ما يكون الخارج مهـــدئا، وهو شيء لا يلزم تجاهله في حملة النقد الموجهة ضد الطوية والذاتية، فنحن هنا داخل منطق بالغ التعقيد"**[2].

في هـــذا المنحـــى التفكيكـــي، يستغني "دريدا" عن هذه الثنائية الميتافيزيقية، وينحت مفهوم **"الاندغام"**[3] invagination للدلالة على العلاقة المعقدة بين الداخل والخارج، فلا وجود للحضور في فلسفته.

علـــى صـــعيد نظرية الأدب، لا ينبغي لمفهوم المحايثة أن يقود إلى حالة من خيبة الأمل، تلغي المرجع والسياق، ذلك أن النص استراتيجية معقـــدة مـــن العلاقات والمرجعيات والإحالات، لا يمكن اختزالها إلى

---

(1) **Jonathan Culler, On Deconstruction**, op. cit., p.198.

(2) **جاك دريدا، مواقع**، ترجمة فريد الزاهي، الدار البيضاء، دار توبقال، الطبعة الأولى، 1992، ص 65.

(3) **Jonathan Culler, On Deconstruction**, op. cit., p.198.

مفهـــوم مجرد مثالي. ويسمح السياق بتجاوز النموذج البنيوي، وذلك بتفعـــيل شـــروط المرجع الذي يشكل "**جزءا مكملا للتلفظ**"[1]. إن الحدود التي تقيمها المحايثة بين الداخل والخارج، قد لا تكون إلا حدودا مفـــتعلة تاريخـــيا، "**أعتقد أن من غير الممكن الانحباس داخل النص الأدبـــي. وإن المحايثة أو الباطنية الأدبية المحض، تقوم في نظري على الاحـــتماء داخل الحدود المقامة تاريخيا، والتي تفترض مجموعا كاملا مـــن العقـــود التاريخية المتعلقة بتأطير النص، وتحديد وحدته، ومتنه، وضـــماناته القانونية، وما إلى ذلك من تحديدات اجتماعية-قضائية. يجـــب بالطـــبع، بـــصورة مؤقتة على الأقل، أن نتحرك داخل هذه الحدود، لدفع القراءة المحايثة إلى أبعد ما يمكن، ولكنها لا تستطيع في رأيي أن تكون جذرية تماما. هذا شيء نابع من بنية النص نفسه. إننا لا نـــستطيع أن نبقـــى داخل النص...أعتقد أن ثمة بين خارج النص وداخلـــه توزيعا آخر للمجال أو الحيز. وأعتقد أنه سواء في القراءة الباطـــنة أم في القراءة التفسيرية للنص عبر مسيرة الكاتب، أو تاريخ الحقبة، يظل شيء ما ناقصا دائما**"[2].

لقـــد تمت إعادة صياغة مفهوم السياق، من خلال عملية تفكيك مـــزدوجة للـــنموذج البنـــيوي الشكلاني، وللنموذج السوسيولوجي التجريباني. فالسياق لم يعد يشكل في منظور سيميوطيقا التلقي، معطى جاهـــزا، نـــرد إلـــيه الـــنص. إنه نتاج التفاعل بين استراتيجية النص واستراتيجية القارئ. وأي مقاربة دينامية تتوخى فهم النص في تعدديته المعقـــدة، بالتركيـــز على بنياته الداخلية، فإنها لا تكتشف فعالية هذه

---

(1) **Emile Benveniste, Problèmes de Linguistique Générale 2,** Edition Gallimard, 1974, p.82.

(2) **جاك دريدا، الكتابة والاختلاف**، مرجع مذكور، ص 81.

البنـــيات، إلا إذا نظـــرت إلى الـــنص من وجهة نظر تفاعلية، تظهر العلاقات المعقدة بين النص وسياقه السوسيوثقافي-تاريخي.

طـــبقا لهذا الصوغ السيميائي للمرجع(*)، لا تهتم القراءة السياقية بكشف العلاقات السببية بين الشروط الاجتماعية والتاريخية وبين بنيات الـــنص، ولكـــنها تتوخى **"إنشاء توازيات بين المظاهر الإيديولوجية والبلاغية لعمل أدبـــي محدد"**[1].

2 - تحولات وانتقالات الدلالة:

يمكـــن تلخـــيص معـــالم الإبـــستيمي ما بعد البنيوي للدلالة في الانتقالات المعرفية التالية:

2 - 1 الانتقال من البُنية إلى البنينة:

لم تعـــد غايـــة التحلـــيل إظهار بنية structure موحدة للنص، تعتـــبر تجلـــيا لبنية مجردة، في إطار نحو النص، ولكن إنتاج بنينة للنص structuration[2]، تعـــين تعدده، وانفلاته من أي شكل (بنية) نهائي ومكتمل. أصبح المحلل ينظر إلى النص كممارسة إنتاجية، و**"استبدلت الـــصورة الـــسكونية المغلقة عن النص الأدبـــي التي ترافق مفهوم البنية، بصورة ديناميكية مفتوحة معبر عنها بمفاهيم مثل الحركة Play والممارسة"**[3].

(*) بخـــصوص مفهـــوم سميأة المرجع في سيميوطيقا التلقي، انظر تصور **إيكو** للنص في الفصل الثالث **استراتيجية التأويل**.

(1) **Umberto Eco, The Role of the Reader,** Bloomington, Indiana University, Press 1984, p.126.

(2) **Roland Barthes, S/Z,** op. cit., p.27.

(3) **آن جفرسون وديفيد روبي، النظرية الأدبية الحديثة**، ترجمة سمير مسعود، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1992، ص 188.

2 - 2 الانتقال من الدلالة إلى الدلالية:

باعتبار النص ممارسة إنتاجية، لم يعد ينظر إلى الدلالة Signification، كمعنى كامن في النص، تتحدد مهمة المحلل في العثور عليه، ولكن كسيرورة دلالات وعمليات، تعيد توزيع الأنساق، في لعبة من الإحالات والترابطات غير متناهية، "**نعني بالدلالية Signifiance هذا العمل من التمييز والتنضيد والمواجهة الذي يمارس في اللغة، ويطرح على خط الذات المتكلمة سلسلة دالة تواصلية ومبنينة نحويا. وسيكون على الدلائلية Sémanalyse، التي تدرس في النص الدلالية وأنماطها، أن تخترق الدال ومعه الذات والدليل، والتنظيم النحوي للخطاب، للوصول إلى هذه المنطقة التي تتجمع فيها بذور هذا الشيء الذي يمارس الدلالة في حضور اللسان**"[1].

استبعدت، إذن، النظرة الفضائية التي ترى المعنى كشيء مخبوء في قاع النص، يعثر عليه المحلل ويكشف عن سحره، برؤية دينامية ترى المعنى في اشتغاله وتحولاته، بفعل عمليات الدلالية.

2 - 3 الانتقال من النصية إلى عبر النصية:

بسقوط وهم البنية المكتفية بذاتها، لم يعد الباحث ينظر إلى النص، كبنية محايثة، وإنما كفضاء ونسيج لتفاعل أنساق متعددة تحيل على أسنن مختلفة. أصبح النص علامة عبر نصية من خلال ارتباطه المتبادل مع داخله أو خارجه. فكل نسق في النص يحيل على نسق آخر في النص، أو على نسق آخر في النص الثقافي العام، وبهذه العملية

---

(1) **Julia Kristeva, Semiotiké: Recherche Pour une Sémanalyse,** Paris, Editions du Seuil, 1966, p.11

"يتمفصل النص مع المجتمع والتاريخ، لا بطرائق حتمية، ولكن اقتباسية"[1].

2 - 4 الانتقال من النص إلى التناص:

انهارت أسطورة الحلم الرومانسي التي كانت تصور النص على أنه "خلق" من عدم، وأصبح النص عبارة عن نسيج من نصوص سابقة، يقوم بامتصاصها وتحويلها، لذلك سيتركز الاهتمام على البحث في درجة التعالقات والتحويلات ووظيفتها، خاصة على صعيد إنتاج الدلالة. ويشكل التناص عنصرا حاسما في تشييد دينامية الدلالية، لأنه يفتح فضاء النص على شبكة أسنن وأنساق متعددة، حيث تتكسر وحدة النص من خلال اشتغال صيغ الاقتباسات والإحالات.

لقد فرض مفهوم التناص استراتيجيات جديدة، أعادت رسم مستقبل الدراسة الأدبية، إذ انفتحت على مناطق بحث واستكشاف جديدة، ظلت مستبعدة من المشروع البنيوي. ويرصد "مارك أنجينو" خطوط هذا المستقبل في التحولات الآتية:[2]

- إعادة النظر في مفهوم المؤلف والعمل الأدبي، خاصة مع جماعة "تيل كيل" Tel-quel.
- الانتقال من الدليل اللغوي إلى الدليل السيميائي والإيديولوجي بوجه عام.
- رفض كل انغلاق للنص اعتبارا لأهمية النظر إلى كل نص بمثابة امتصاص لنصوص سابقة.

---

(1) Roland Barthes, L'aventure Sémiologique, op. cit., p.329.

(2) مارك أنجينو وآخرون، في أصول الخطاب النقدي الجديد، ترجمة أحمد المديني، الدار البيضاء، منشورات عيون المقالات، الطبعة الثانية، 1989، ص 111.

ســـتقود هذه التحولات المعرفية والانتقالات النظرية، إلى تشييد تصور دينامي للنص، باعتباره ظاهرة إنتاجية Productivité: **"فالنص، إذن، إنتاجية، وهو ما يعني:**

1. **أن علاقـــته باللـــسان الذي يتموقع فيه هي علاقة إعادة توزيع redistributif (هـــدم بـــنّاء). ولذلك يمكن مقاربة النص من خلال المقولات المنطقية لا عبر المقولات اللسانية المحضة؛**
2. **إنـــه تحوير للنصوص وتناص: في فضاء نص ما تتقاطع وتتصادم ملفوظات عديدة، مقتطعة من نصوص أخرى"**[1].

(1) **Julia Kristeva, Semiotiké,** op. cit., p.52.

الفصل الثاني

صيرورة التعددية

تقــودنا هذه الإبدالات والتحولات، وما يترتب عنها من نتائج دراماتيكية، تتعلق بمفهوم النص ووضعه، إلى البحث في الأسس اللسانية والمعرفية لمفهوم التعددية. كيف يتحقق تعدد المعنى؟

دينامية النص:

يــشكل النص طرفا فعالا في عملية التدليل، ذلك أن طبيعة النص لا تختــزل إلى وحدة مثالية، كما ادعى النقد الجديد[1]، ولا إلى منطق بنية مجردة كما تدعي البنيوية. إن النص نسيج من عناصر متغايرة، ومن علامــات مختــلفة، تحــيل على أنساق رمزية وثقافية متعددة، وأحيانا متعارضة.

تتــبدى، إذن، طبيعة النص كشبكة من الاقتباسات والتحويلات لنــصوص سابقة، تقاوم كل تفسير أحادي، يقمع حريتها في الانتشار. ومعــنى هذا، أن هذه الطبيعة التعددية تشكل عنصرا أساسيا في عملية تكون النص وإنتاجه، وليست مجرد مظهر خارجي أو كمي.

إن هــذه التعددية النصية، لا تولد من الوفرة العددية للعناصر الــتي يــتكون منها النص الأدبــي، بل تتفجر، بشكل حاسم، من حقــيقة أن هــذه العناصــر تنتمي إلى مقولات ومرجعيات مختلفة في

(1) Roger Webster, Studying Literary Theory, op. cit., p.22.

الكـيف[1]. وتشكل هذه العناصر في تعالقها، فضاء سيميائيا مفتوحا للعـب العلامات وتشابكها، إلى درجة أن طرق وأشكال الربط بينها كثيرة، يصعب حصرها.

في محاولة لضبط هذه العناصر والمظاهر المتعددة لطبيعة النص، في قائمـة محصورة، يقترح "ربرت ألتير" التصنيف التالي: "**البنية، الأسلوب، السياق، المجاز، التركيب، المنظور، النبرة، الوهم، التلميح، التكرار، الأعـراف، الـنوع، التقطيع، المادة، الرسم الطباعي، التشخيص، الحافز، الموضوعة، الإحالة خارج الأدبية**"[2].

مـا نلاحظه على هذه القائمة المقترحة، أنها عبارة عن جرد كمي لمجموعة من العناصر، يفتقد للتأطير النظري والمفهومي. فالكثير من هذه العناصـر في هـذه القائمة تنتمي لنفس المقولة، وبالتالي يمكن تنظيمها وتأطيرها نظريا في نسق واحد.

لقـد حـاول بعض الدارسين بلورة نمذجة نظرية لهذه العناصر المـتعددة، مـن خلال تأطيرها في مقولات متسقة، من ذلك تصنيف "بنـيامين" الـذي يفتـرض أن النص الأدبـي يتكون من ثلاثة أبعاد متضافرة، كل واحد منها يتوقف على الآخر:

المتكلمون، الأصوات، المواقف.

المعاني، الإحالات، أطر الإحالات.

النص المنظم[3].

ويعـيد "باختـين" تـركيب هـذه العناصر في ثلاث مقولات

---

(1) **Robert Alter, The Pleasures of Reading in an Ideological Age,** New York, Touchstone Simon and Schuster building Rockefeller conter, 1989, p.215.

(2) **Ibid**, p.215.

(3) **Ibid**, p.215.

نظـرية: "إنـنا نميز في العمل الفني، وبدقة أكثر، في التشكيل الفني بين ثلاثة عناصر: المحتوى le contenu المادة le matériau، الشكل la forme"[1].

لا يمكن، إذن، فهم طبيعة النص، إلا من خلال تعالق هذه العناصر وتشكيلها لفضاء سيميائي تبادلي. وفي الوقت الذي اتجهت فيه البنيوية، بحكـم رهانها النسقي إلى اختزال هذه الوقائع والمظاهر إلى نظام ما(*)، أي إلى الـوحدة؛ أظهرت ما بعد البنيوية أن هذا النظام السيميائي هو آلية من آليات تعديد النص وتشتيته.

لـذلك، فـإن أيـة قراءة فعالة ينبغي ألا تقرأ النص في وحدته وسكونه، بل في تعدده وتوتره، لأن عملية الربط بين الأنساق والدلائل المتغايـرة للـنص، تتطلب إنتاج استراتيجيات متعددة من التركيبات والإحالات والتوازيات. وأمام تعدد هذه العناصر، فإن احتمالات الربط تـتعدد، ولا تخـضع لأية تراتبية، تعلي من حظوة عنصر على حساب العناصر الأخرى:

"أما لعبة الاختلافات فتتطلب تركيبات وإحالات تمنع أن يكون أي عنـصر بسيط، في أي لحظة وبأي شكل من الأشكال، حاضرا لذاتـه وفي ذاتـه... فإن أي عنصر لا يمكنه أن يشتغل كدليل دون الإحالة على عنصر آخر لا يكون هو نفسه حاضرا حضورا بسيطا. هـذا التسلسل يجعل من كل عنصر (وحدة صوتية كان أو خطية) مـتكونا انطلاقا مما يوجد فيه من العناصر الأخرى من السلسلة أو

---

(1) Mikaïl Bakhtine, Esthétiques de la Création Verbale, Gallimard, 1984, p.196.

(*) انظـر -مثلا- استقراء تودوروف لهذا النظام في كتابه في الشعرية، مرجع مذكور، ص 30.

النسق. إن هذا التسلل أو النسيج هو النص الذي لا ينتج نفسه إلا من خلال تحويل نص آخر"[1].

ارتكازا على هذه السيرورة السيميائية تتفاعل أنساق النص، ولا تتوقف عند حدود؛ بحيث يكون في مقدور النص الاشتغال خارج كل سياج دلالي، من خلال إواليات هذا النظام السيميائي التبادلي.

إنتاجية القراءة:

إن اعتبار النص فضاء ديناميا لأنساق متعددة، لا ينبغي أن يهمل الاستراتيجية الفعالة للقارئ، في ترهين هذه التعددية. وإذا كانت الدلالة لا وجود لها خارج شرط تأويلها، فينبغي على القراءة أن تؤسس فعلها كإنتاج وممارسة، وليس كاستهلاك.

كما رأينا -في تفكيكنا لإبدالات ما بعد البنيوية- تغير الوضع الإبستيمولوجي لمفهوم النص مع إعلان "بارث" موت المؤلف: **"لقد أصبحنا نعلم أن الكتابة لا يمكن أن تتفتح على المستقبل إلا بقلب الأسطورة التي تدعمها: فميلاد القارئ رهين بموت المؤلف"**[2].

تقتضي إنتاجية القراءة تفعيل تعددية النص، عن طريق تفكيك مختلف الأنساق النصية، ذلك أن اشتغال النظام السيميائي التبادلي رهين بتدخل القارئ الذي يقوم بعملية الربط بين الدلائل، حيث يغدو مشاركا في الاستراتيجية النصية.

على هذا النحو، نلاحظ أن اشتغال النظام السيميائي التبادلي، يتأسس على إواليتين: الإوالية البنيوية التي تصدر عن دينامية النص،

---

(1) جاك دريدا، مواقع، مرجع مذكور، ص 29.

(2) رولان بارط، درس السيميولوجيا، مرجع مذكور، ص 87.

والإوالية التداولية التي تصدر عن دينامية القراءة. إنه نتاج العلاقة التعاقدية بين القارئ والنص.

يمكن للقارئ أن يفعل هذه التعددية، باختيار هذا السنن أو ذاك، مادام النص يطرح أمامه كشبكة مفتوحة من الدلائل. ففي s/z [1] مثلا، يقترح "بارث"، بوصفه قارئا، خمسة أسنن لتفكيك قصة "بلزاك". كما يمكن للقارئ تقطيع النص إلى وحدات قراءة عمودية أو أفقية، وإعادة تركيبها. هكذا يتحدد فعل القراءة باعتباره ممارسة إنتاجية.

لقد بينت نظرية التلقي أن القراءة، بما هي تفاعل بين القارئ والنص، شرط ضروري لسيرورة إنتاج المعنى؛ وبدونها لا يحقق النص وجوده:

"بالنتيجة، القارئ الضمني، ليس متجذرا في أي جوهر تجريبي، إنه يتجذر في النص نفسه. إن النص لا يكتسب حقيقته إلا إذا قرئ ضمن شروط الترهين articulation التي من المفروض أن النص يحملها بنفسه، حيث توجد إعادة بناء المعنى من طرف الآخر"[2].

يقوم المبدأ الأساسي في إنتاجية القراءة، على فرضية حرية القارئ في تفكيك النص. ولا يخلو هذا التفويض المطلق من نزعة تداولية، تبرر استعمال القارئ للنص، لتحقيق لذة القراءة.

لم يعد المعنى كما في المقاربة المحايثة يكمن في النص، منعزلا عن سياقه اللساني والتداولي:

---

(1) Roland Barthes, S/Z, op. cit., p.25.

(2) Wolfgan Iser, L'acte de lecture et Théorie de L'effet Esthétique, Editions Pierre Mardaga, 1988, p.43.

"وتعـود المحايـثة في هذا المجال إلى تقليد قديم، سابق على أي مـشروع للوصف العلمي للمعنى، ويتعلق الأمر بالهيرمنطيقا الدينية القائمة على الوحي. إن المعنى محايث للنص لأن هناك من أودعه فيه الله أو الإنـسان، ذلـك ليس مهما. ومن هنا جاءت استراتيجيات الكشف والتوضيح"[1].

مـع هـذا الـتحول الإبستيمولوجي الذي لحق وضع النص، في مـا بعـد البنـيوية، أصبح المعنى سيرورة نشاط سيميائي تنتج عـن فاعلية التعاضد النصي للقارئ. وما يسوغ إنتاجية فعل القراءة هـو فرضـية اعتـبار التعدد الدلالي خاصية مميزة للنص الأدبـي، ومقاربـته علـى أنه تحويل لنصوص عديدة، أي كظاهرة سيميائية إنتاجية.

يفـسر هـذا الإبدال المعرفي للمعنى، "اغتيال" "بارث" للمؤلف، وتـستويج القارئ بدور البطولة في مسرح إنتاج المعنى. من جهة أخرى، أطـاح هذا الانقلاب في الأدوار بالنظرة الرومانسية التي تمجد أسطورة الكـتابة باعتبارها "خلقا" و"إبداعا"، وتحط من القراءة، إذ تجعل منها "ملحقـا" للكتابة، بالمعنى التفكيكي، وخطابا ثانيا عن الخطاب الأول، الأصـلي الجوهري. هذه التبعية منظمة في تراتبية هرمية، لا يمكن فهم مفارقاتهـا، بدون استعادة جذورها الميتافيزيقية المتمثلة في اعتبار الكتابة نـوعا مـن "الإلهـام" و"الوحي"، يوازي الوحي الإلهي. إنها صورة الكاتـب-الإله التي حطمها مفهوم التناص في ما بعد البنيوية؛ فلم يعد هـناك "خلق" أو كتابة من فراغ، وإنما إعادة كتابة النصوص وإنتاجها في سياقات جديدة.

---

(1) **فرانـسوا راسـتيي، المعنـى بـين الموضـوعية والذاتية**، ترجمة محمد الرضواني، مجلة علامات، العدد13/2000، ص 59-60.

بإعـــادة الاعتـــبار لـــدور القـــارئ، تمت الإطاحة بهذه التراتبية الرومانـــسية، وتحرير القراءة من تبعيتها، ووضعيتها الثانوية بالقياس إلى الكتابة. إن القراءة إعادة كتابة للنص، وممارسة إنتاجية.

نسق الإيحاء:

بمـــا أن الأدب ينتمي إلى حقل الممارسات الرمزية[1]، فإن الدلالة الأدبية، ينبغي البحث عنها في اشتغال الرمز. والمسألة هي معرفة الإوالية الـــتي تمكن هذه الممارسة الدلالية من الاشتغال. إنها تكمن في المفهوم الأساسي: الإيحاء.

انطلاقـــا مـــن مـــرجعية "يلمسليف"، يؤسس "بارث" تصوره للإيحاء:

"يشكل الإيحاءconnotation معنى ثانيا، يتكون الدال فيه من دليل أو نسق لدلالة أولى هي التقرير dénotation: فإذا كان (ت) هو التعبير وكان (م) هو المحتوى، وكانت (ع) هي العلاقة بين هذين العنصرين اللذين يؤسسان الدليل، فإن صيغة الإيحاء هي: [ت ع م] ع م[*][2].

تـــبعا لهذه الخطاطة، يجعل الإيحاء من نسق أول (ت ع م) التعبير عـــن نـــسق ثان [(ت ع م) ع م]، حيث يكون النسق الأول مستوى التقرير، والنسق الثاني مستوى الإيحاء.

---

(1) **بـــيار أنـــصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة**، ترجمة نخلة فريفر، بيروت/ الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1992، ص 162.

(*) (ت): التعبير.
(م) المحتوى.
(ع) العلاقة.

(2) **Roland Barthes, S/Z**, op. cit., p.13.

على هذا النحو، تنبثق الدلالة الأدبية عندما تتجاوز اللغة النسق الأول، أي اللغة التقريرية، وتصدر عن الإوالية الإيحائية، باعتبارها إنتاجا لمعان جديدة، غير المعاني الأولى التي يقررها النسق الأول (اللسان).

إذا سلمنا بمقولة التقرير التي تقوم على فرضية المعنى الأول، المباشر، فإن البحث في نظام اشتغال التقرير، من خلال مقارنته بنظام اشتغال الإيحاء، يوضح وجود اختلافات بنيوية وأسلوبية وتداولية بين التقرير والإيحاء[1]:

1. اختلاف في الزمان: يدرك التعبير الإيحائي بعد التعبير التقريري.
2. اختلاف في الأداة اللسانية: يصدر التقرير عن الكلمات، بينما يمكن للإيحاء أن يولد من صوت، من جملة أو من عمل كامل.
3. اختلاف في وسائل الفهم: يفهم التقرير استنادا إلى القواعد النحوية. بالمقابل يحتاج الإيحاء إلى السياق: ظروف زمكانية، أطراف التواصل...
4. اختلاف في الأثر: ينقل التقرير إدراكا معرفيا خالصا وبسيطا، بالمقابل ينتج الإيحاء أثرا جماليا.
5. اختلاف في الكم: التقرير أحادي، الإيحاء متعدد.
6. اختلاف في التلقي: يمكن للتلقي أن يتوجه بشكل جيد إلى شخصية؛ والإيحاء إلى شخصية أخرى.

تبين هذه الاختلافات بين نظام نسق الإيحاء وبين نسق التقرير، أن الإوالية الإيحائية تسم الدلالة الأدبية بالتعدد والتعقيد، سواء على مستوى ترميز المعنى، أو على مستوى غموض السياق وأثر التلقي.

---

(1) **Tezvetan Toddorov, Symbolisme et Interprétation**, Paris, Editions du Seuil, 1978, p.12.

وإذا كانت رؤية "يلمسليف" و"تودوروف" تتأسس على المقارنة بين التقرير والإيحاء، فإن "بارث" يتجاوز هذه الثنائية، حيث يعتبر اللغة كلها إيحاء. فلا وجود لمدلول أولي يمتلك المعنى الحقيقي والأصلي. ولا يشكل هذا الامتلاك إلا نوعا من الوهم:

"ليس التقرير أول المعاني، ولكنه يوهم بذلك؛ ومن خلال هذا الوهم، فإنه يشكل آخر الإيحاءات (تلك التي تبدو مؤسسة للقراءة ومنهية لها)؛ إنه الأسطورة المثالية التي يوهم النص من خلالها، بالعودة إلى طبيعة اللغة، إلى اللغة كطبيعة"[1].

بغض النظر عن هذا الخلاف النظري، فإن ما يهمنا من منظور وظائفي، هو الدور الوظيفي للإيحاء في تعديد معاني النص، وترهين استراتيجية التأويل، لفهم المعاني الممكنة.

في هذا الاتجاه الوظيفي، يحصي "بارث" مزايا الإيحاء وآثاره على الدلالة الأدبية، في الوظائف التالية:

1. وظيفة دلالية: **"يضمن الإيحاء تشتيتا (محدودا) للمعاني"**[2].
2. وظيفة سيميولوجية: **"إن وجود نسقين مختلفين، التقرير والإيحاء، يسمح للنص بأن يشتغل، بوصفه لعبا. كل نسق يحيل على الآخر، حسب حاجيات وهم ما"**[3].
3. وظيفة تداولية: **"إن الإيحاء، من خلال توليده -مبدئيا- للمعنى المزدوج، يشوش على صفاء التواصل Pureté إنه تشويش إرادي... مضاد للتواصل"**[4].

---

(1) **Roland Barthes, S/Z**, op. cit., p.16.
(2) **Ibid**, p.15.
(3) **Ibid**, p.15-16.
(4) **Ibid**, p.15.

في ضـــوء هـــذه المزايا المتنوعة، يبدو الإيحاء نسقا مولدا لتعددية النص، ينتج في مستوى النظام الدلالي وظائف جديدة للرسالة.

لا محدودية السياق:

تكمن مردودية السياق في تشتيت دلالات النص وانتشارها، من مـــنظور التفكـــيك، في عدم استقراره وتغيره، لأنه يجعل تأويل النص مفـــتوحا على سياقات جديدة. ويرتبط هذا الانفتاح البنيوي للسياق، بطبـــيعة العوامل المؤثرة في تشييده، وهي الزمان والمعرفة والاستعمال. وبالـــضرورة، فـــإن تغـــير هذه الأطر، يلحق تحولات بقواعد ومعايير الـــسياق، لذلك يمكن القول بأنه لا وجود لسياق جاهز، معطى سلفا، يـــشتغل كمركز، ويحدد مسبقا التأويل الحقيقي والوحيد لمعنى النص. هـــناك فقـــط قراءة سياقية تستثمر ما يتوفر لديها من معطيات نصية وتداولية، ترجح فهما معينا للنص بين احتمالات عديدة.

لا تمـــنح هذه الرؤية التفكيكية أي امتياز للسياق، لتأسيس نفسه كحـــضور ســـابق علـــى النص، كما هو الأمر في المقاربة الاجتماعية التجريبية، لأنها تجعل منه وسيطا لبناء موضوع التأويل.

يتعلق الأمر، إذن، بسيرورة فهم مركبة توفر إطارات وخطاطات للقراءة؛ هي بمثابة معايير وإرغامات، تحدد الشروط الممكنة لفهم معنى الـــنص. اســـتنادا إلى هذه السيرورة السيميائية يكون بإمكان السياق ترشيح تأويل معين للنص، دون اعتباره التأويل الوحيد، المقبول، مادام الأمر يتعلق بسيرورة فهم معقدة، تتم عملية إعادة تشييدها في كل مرة تتغير فيها شروط السياق وعوامله.

تـــشير هـــذه التعديلات إلى أن السياق ليس وعاء لمعنى حقيقي، أصـــلي، لا يـــتغير، بل يشكل استراتيجية قراءة، لترهين فهم النص في

شروط لسانية وتداولية ممكنة، ويكون **"لكل قارئ الحق في اتباع هذا المسار أو ذاك، وله الحق في تشويه أو إهمال المسارات التي يشير إليها النص استنادا إلى أهدافه ومقامه التاريخي"**[1].

إن تغير الشروط الموجهة لأهداف القراءة، يشكل الضمانة الأساسية للقارئ، كي يعيد بناء معنى النص في ضوء السياقات الجديدة. ومعنى هذا أن **"السياق غير محدود"**[2].

تكشف هذه الإواليات التي تبنين اشتغال السياق الانفتاح البنيوي الذي يميز سيرورة عمله. فبسبب تغير الشروط المعرفية والثقافية وآفاق الانتظار، يظل السياق مفتوحا على سيرورة بناء جديدة، غير محدودة، لأنه **"لا توجد أية حدود لما يمكن أن يشتمل عليه سياق معين"**[3].

فكل المعطيات والوقائع التي تصاحب قراءة النص، تظل نسبية، لأنها كيانات مبنية، تخضع لعملية إعادة البناء في كل مرحلة. وبالتالي فإن السياق يظل مفتوحا لأن يشتمل على معطيات جديدة.

ومثلما توضح اللسانيات، المعنى يحدده السياق. ولهذا السبب أيضا، فإن المعنى يخضع لإوالية التغير الملازمة للسياق، ويكتسب دلالات جديدة، في السياقات التي تطرأ عليه:

"فتغير السياق يمكن أن ينقل عبارة واحدة من مدح إلى ذم، ومن تقرير مجرد إلى تلميح خفي. بل إن السياق يمكن أن ينقل الكلمة إلى ضد معناها المعروف"[4].

---

(1) **فرانسوا راستيي، المعنى بين الموضوعية والذاتية**، مرجع مذكور، ص 63.

(2) **Jonathan Culler, On Deconstruction**, op. cit., p.123.

(3) **Ibid**, p.123-124.

(4) **شكري محمد عياد، اللغة والإبداع**، مصر، أنترناشيونال برس، الطبعة الأولى، 1988، ص 127.

تفرض علينا سمة التغيرية المميزة للسياق، أن ننظر إليه كعنصر من عناصر توليد تعددية النص، حيث يترتب عن هذه التغيرية السياقية تحدد دلالات النص، عبر سياقات مختلفة:

"بما أن أي رسالة لا يمكن أن تدل إلا في سياق معين، وفي علاقة بهذا السياق، فإن الهوية السيميوطيقية للنص، تكون قابلة للتغير سياقيا. بمعنى أنها غير منفصلة عن الوضع التاريخي الذي ترهن في إطاره"[1].

والنتيجة المباشرة لهذه التغيرات والتحولات في السياق هي **"تغيرية السمات الدلالية والتركيبية للنص"**[2]، التي تتمظهر بطريقتين مختلفتين:

"فهناك من جهة التغيرية الأجناسية للنص الواحد غير تاريخ تلقيه، ومن جهة أخرى، هناك تغيرية المرجعية الأجناسية للسمات النصية المتماثلة التي تنتمي لنصوص مختلفة، مكتوبة في مراحل مختلفة"[3].

تصب كل هذه التغيرات التي تلحق الاختيارات الشعرية والأجناسية للنص، في إمكانية تجديد قراءته، فالسمات التركيبية والدلالية لا تستمر في التعبير عن الدلالات نفسها التي دلت عليها في السياق الأصلي. وفي الوقت الذي يطرح فيه السياق الجديد معطيات قرائية جديدة، فإنه يكشف عن دلالات جديدة، ولا يكتفي بإعادة إنتاج المعنى نفسه الذي أعطي للنص في سياق تلقيه الأصلي، لأن السياق الجديد يختلف جذريا عنه. إن القيم والأعراف التي تكون

---

(1) **Jean-Marie Schaeffer, Qu'est-ce qu'un Genre Littéraire,** Paris, Editions du Seuil, 1989, p.134.

(2) **Ibid,** p.135.

(3) **Ibid,** p.135.

أساسية بالنسبة لمتلق، قد تصبح بدون جدوى لمتلق في سياق آخر.

في هذا الإطار من التغيرات الدلالية والأجناسية للنص الواحد في سيرورة تلقيه، يلاحظ "جون ماري شايفر" أن ثيمة الجنون التي كانت مرتبطة بثيمة الفخر الفروسي في رواية القرن السابع عشر، أصبحت ترتبط بالمعاناة الوجودية أو الميتافيزيقية في وقتنا الراهن[1]. من هنا، فإن التحول الدلالي للنص الواحد، عبر مسيرة تلقيه، لا يرجع إلى تعدديته البنيوية كنص أدبي في ذاته، وإنما يكمن -أساسا- في التحول في معايير **"التجنس القرائي"** généricité lectoriale، أي مجموع القيم اللسانية والأعراف الثقافية التي تشكل أفق انتظار القارئ، ويعتمد عليها في تأويل النص:

"في حين كلما ابتعدنا زمنيا -أو ثقافيا- عن السياق الأصلي للنص، كلما كانت الاختلافات بين التجنس التأليفي auctoriale والتجنس القرائي كبيرة جدا: التجنس التأليفي يبقى لصيقا بالسياق الأصلي، مادام أنه ثابت Constante، بالمقابل، فإن التجنس القرائي متغير، يغتني (أو يضعف) في كل سياق مستجد. وبمعنى آخر، إذا اعتمدنا سياق تكون النص كنقطة انطلاق، فإن النظام التأليفي يبقى "متجانس زمنيا" Homochrone، بينما يصبح النظام القرائي "متغير زمنيا" hétérochrone "[2].

تقدم ظاهرة الترجمة مثالا جيدا، لقابلية التحول الدلالي للنص الواحد، من خلال عمليات إعادة الصوغ السياقي المتتالية له recontextualisation:

---

(1) **Ibid**, p.137.

(2) **Ibid**, p.154.

"إن أي انـــتقال من لغة إلى لغة أخرى يتضمن -بداهة- إعادة صـــوغ ســـياقي. ويمكن أن نقبل كقاعدة عامة، أنه كلما كانت لغة الانطلاق ولغة الوصول تنتميان إلى كونين ثقافيين مختلفين، فإن بعض السمات الأجناسية للنص الأصلي تكون مهددة بفقدان وظيفتها في نص الوصول، وتصبح مرتبطة بتحديدات أجناسية غير ملائمة للنص الأصلي"[1].

كل هذه التحولات سواء في السمات الدلالية أو التركيبية للنص المترجم، تشكل سببا لإضفاء معان جديدة عليه. إن تغيير النص الأصلي لـــسياق تلقيه، يجعله عرضة لعملية إعادة صوغ سياقي تتناسب مع قيم وآفاق انتظار الجماعة المتلقية:

"إلا أن التـــرجمة الـــتي تقـــوم على أساس نقل عمل من مجال اجتماعـــي إلى مجـــال آخر، تفترض ليس فقط تغييرا لشفرة الدلالة الفكرية بل أيضا أدوات جمالية جديدة. وبالتالي فإن ما يتم نقله عن طـــريق الترجمة ليس إلا جزءا من الإبداع الأدبـــي والباقي تشكله الجماعة المتلقية"[2].

إن اشتغال الترجمة كتحويل، يقود إلى نوع من التحول الدلالي في سمات النص وآثاره ووقعه، ويتم ترهين هذا التحول من خلال عمليات الصوغ السياقي للنص في وضعيات جديدة مختلفة زمنيا وثقافيا.

وإذا كانـــت إواليات اشتغال السياق من تحول وتغيرية، تجعله لا محـــدودا- من منظور التفكيك -من خلال إعادة تشييده، كلما تغيرت

---

(1) Ibid, p.145.

(2) **بيـــر زيمـــا، الـــنقد الاجتماعـــي، نحو علم اجتماع للنص الأدبي**، ترجمة عايدة لطفي، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1991، ص 313.

شروط التلقي والمعرفة، فإن هذه اللا محدودية، تظل -مع ذلك- مشروطة بإرغامات ومعايير الجماعة المتلقية:

"فداخل وضعية تاريخية معطاة، فإن الضمانة -وهي ضمانة استيثاقية- على التوضيع تكمن في وجود معقولية مقبولة. وهذا الأمر ينسحب، وإن بدرجات متفاوتة، على الإجماع الاجتماعي الذي يؤسس الحقيقة النسبية للمعنى على مستوى جميع الوحدات ابتداء من الكلمة وانتهاء بالنص"[1].

إن هذه المقبولية المؤسسة على قواعد تصديق لسانية وتداولية، تشكل -في حالة التغيرية وإعادة الصوغ السياقي- شروطا وتقييدات لهذه اللا محدودية، تمليها أهداف وغايات جماعة بشرية، في لحظة تاريخية. وتكون النتيجة سن مقاييس تفضيل واختيار تحقق هذه الغايات.

(1) **فرانسوا راستيي، المعنى بين الموضوعية والذاتية**، مرجع مذكور، ص 64.

الفصل الثالث

استراتيجية التأويل

تطرح التعددية واللا نهائية مشكل رهان التأويل. هل يمكن حصر المدلـــولات المـــتعددة أم لا؟ هـــل تنفي التعددية وجود أي مدلول؟ وبـــالعكس، هل ينفي مفهوم الحقيقة، وجود مدلولات متعددة؟ وهل ســـيكون رهان التأويل إثبات مدلول نهائي للنص؟ أم ترك النص يسبح في فراغ دلالي، لا نهائي؟

تـــتعدد الاستراتيجيات التأويلية في موضوع رهان التأويل، بحيث يمكن أن نعاين ثلاثة أنماط للتأويل:

التأويل المطابق: يتوخى الكشف عن الدلالة التي أرادها المؤلف، وبذلك يطابق بين مقاصد الكاتب وقصدية النص.

الـــتأويل المفـــارق: يسلم بتعدد دلالات النص. ومعنى ذلك، أن مقاصـــد النص تفارق -بالضرورة- نوايا المؤلف، ولا تتطابق معها. إنه يعـــزل الـــنص عن سياق المؤلف وعن أصله. واستنادا إلى طبيعة هذه التعددية، يتفرع هذا النمط إلى نوعين:

التأويل المتناهي: ينطلق من مسلمة تعددية دلالات النص، إلا أنه ينظر إلى طبيعة هذه التعددية، على أنها **تعددية محدودة**، تحكمها قوانين الـــتأويل ومعـــاييره، سواء تلك المتعلقة بالإرغامات اللسانية والثقافية للـــنص، أو المعرفة الموسوعية للقارئ. فالتعددية لا تعني اللا نهائية، لأن الـــتأويل يخضع لقوانين وإستراتيجيات نصية، توجه هذه التعددية نحو مسارات تأويلية محتملة ومسوغة نظريا.

لا يتعلق الأمر بكبت القوة الدلالية لهذه التعددية، من خلال فرض معنى أصلي أحادي؛ بل باستراتيجية بناء التأويل لموضوعه، في سيرورة سيميائية، تنتهي بتفضيل وترشيح مدلول محتمل في سياق معين. ولا يمثل هذا التأويل المحتمل -بالضرورة- التأويل الوحيد.

التأويل اللا متناهي: ينظر إلى طبيعة تعددية النص، على أنها **تعددية لا محدودة**؛ وبالتالي فإن رهان التأويل مفتوح على مغامرة اللا نهائية؛ فلا وجود لحدود أو قواعد يستند إليها التأويل، سوى رغبات المؤول الذي ينظر إلى النص على أنه نسيج من العلامات واللا تحديدات، لا توقف انفجارها الدلالي أية تخوم.

تنفي هذه اللا نهائية المطلقة، كل استراتيجية لسانية وسيميائية لبناء موضوع التأويل، من شأنها أن تفرض حدودا وقيودا على لعبة التأويل:

"فمقابل زمن العلامات الذي هو زمن الأجل المحدود، ومقابل زمن الجدل الذي هو بالرغم من كل شيء زمن خطي، لدينا زمن التأويل الذي هو زمن دائري. فهذا الزمن مرغم على أن يمر من الموقع الذي مر به من قبل. الأمر الذي ينتج عنه أن الخطر الوحيد الذي يتهدد التأويل هو أن نؤمن بوجود علامات تتمتع بوجود أصلي، أولي، حقيقي، كما لو كانت آثارا بارزة واضحة منسقة. وعلى العكس، من ذلك، فإن ما يضمن حياة التأويل هو ألا نؤمن إلا بوجود تأويلات"[1].

توضح الخطاطة أنماط التأويل:

---

(1) **ميشيل فوكو، خصائص التأويل المعاصر**، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، **مجلة فكر ونقد**، العدد16، 1999، ص 138.

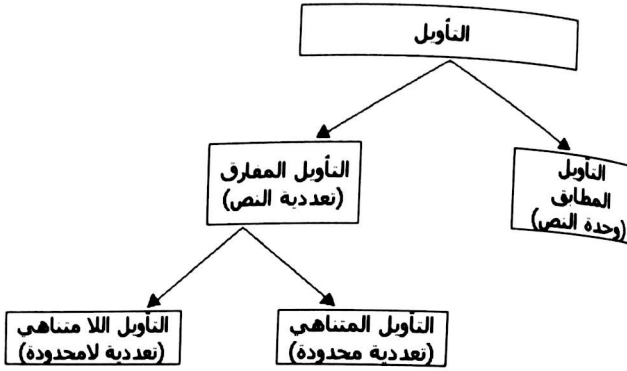

إذا كـــان التأويل المطابق لا يهمنا، لأنه يقوم على ما يسميه النقد الجديد ب"المغالطة القصدية"[1] the intentional fallacy، أي البحث عـــن دلالة أحادية، سابقة في الوجود على النص، هي الدلالة الحقيقية والأصـــلية للمؤلـــف، فإننا نسلم بالتأويل المفارق. وسنحاول مناقشة إشكالية التعددية التي يطرحها التأويل المفارق، بتقديم نماذج تمثيلية عن الـــتأويل المتناهـــي والـــتأويل الـــلا متناهـــي لاستقـــصاء أسسهما الإبـــستيمولوجية، وبيان حدود كفاياتهما؛ ثم نحدد موقفنا من إشكالية التعددية واللا نهائية ورهان التأويل.

(1) **Catherine Belsey, Critical Practice**, London and New York Routletge, 1988, p.15.

- I -

التأويل اللا متناهي:

يعـد "دريدا" أبرز ممثل للتأويل اللا متناهي. إن التفكيك باعتباره استراتيجية قراءة، لا يبحث عن الانسجام، بل يؤكد الوجود الدائم للاختلاف والمغايرة(*) Différance، وغياب أية حدود تقف عندها الدلائل. إن هذه الحركة الموسومة باللا متناهي، هي رهان التأويل التفكيكي الذي يتبدى في صورة **"تيه فعال ومنهجي"**[1].

1 - النص تشتيت:

إن النص في تصور "دريدا" آلية تشتيت Dissémination، تنتج

(*) **المغايرة:** مفهوم تفكيكي يحدد فعل الاختلاف والإرجاء في آن واحد. وتحيل المغايرة على الحركة النشطة التي تفعل سلطة الاختلاف. إن المغايرة هي الفعل المنتج للاختلاف وآثاره وامتداداته التي تخرق المتعارضات الثنائية في الفلسفة المثالية (فلسفة الحضور) من قبيل (معقول/محسوس، روح/جسد، دال/مدلول). ولعبة الاختلافات والآثار الناتجة عن حركة المغايرة هي ما يحدد الدلالة في نظر "دريدا"، لأن كل علامة في النص تحيل على علامة أخرى، في سيرورة لا متناهية من الإحالات، لا تحتاج نظريا أن توقف. ومعنى هذا أن الدلالة هي دائما في حالة اختلاف وإرجاء. انظر مواقع مرجع مذكور، ص 29-30.

(1) **فرناند هالين - فرانك شوبرويجن، من الهيرمينوطيقا إلى التفكيكية**، ترجمة د. عبد الرحمن بوعلي، ضمن كتاب **نظريات القراءة**، وجدة، دار النشر الجسور، الطبعة الأولى، 1995، ص 51.

سلسلة من الإحالات اللا متناهية؛ ويترتب عن هذا اللا تناهي غياب أية حدود تقيد هذه الممارسة النصية. فالنص في توزع دلائله وانتشارها الفضائي والزماني، ينفصل عن ذات التلفظ وسياقه، أي كل ما يمكن أن يشكل معايير لسانية وسيميائية في عملية التأويل:

"يكون من الضروري، إذن، وفي فضاء من هذا القبيل، ألا يكون للكتابة حرفيا أي معنى خصوصا إذا كانت محمولة على هدي ذاك السؤال. إنها فقط تحاول مع نفسها، تمتد وتحاول أن تقف على نقطة انهيار القصدية. وأن نغامر في عدم -إرادة-قول-أي- شيء معناه الدخول في اللعبة؛ أي أولا في لعبة المغايرة التي تقوم على كون أية كلمة أو مفهوم أو ملفوظ معقول سيكون عاجزا عن تلخيص الحركة الفضائية النصية للاختلافات انطلاقا من الحضور اللا هوتي لمركز ما"[1].

إن ما يقصده "دريدا" بالحضور اللا هوتي للمركز، هو التسليم مسبقا بوجود حقيقة أو قصدية أو أصل سابق على النص. ويفترض هذا التسليم وجود مركز متعال، يكبح حركة الاختلافات والآثار.

في مقابل هذه الوظيفة الاحتوائية للمركز (المعنى الأصلي، قصدية المؤلف)، يتبدد النص وينشطر في حركة التشتيت، باعتبارها ممارسة نصية، تنتج عن لعبة الدوال المفتوحة على شبكة لا نهائية من الإحالات. ذلك أن الدوال تحدد بدوال أخرى، وهذه الأخيرة، بدورها، تحدد بدوال أخرى. وهكذا لا تصل سيرورة الإحالات إلى نقطة نهاية.

---

(1) **جاك دريدا، مواقع**، مرجع مذكور. ص 19-20.

يترتب عن هذه العملية السيميائية، أن التشتيت غير قابل للاحتواء والاختزال في بنية دلالية مغلقة:

"وإذا كنا لا نستطيع أن نلخص التشتيت، أي المغايرة الذرية، في فحواها المفهومي، فذلك لأن قوة وشكل ظهورها تفقأ الأفق الدلالي... والتشتيت تعدد توليدي وغير قابل للاختزال. الإضافة وشغب النقص يشرخان جسد النص ويمنعان شكلنته النهائية الانغلاقية، أو على الأقل يمنعان التصنيف المتخم لمواضيعه ولمدلوله ولإرادة قوله وقصديته"[1].

2 - لعبة الإحالات اللا متناهية:

ما هي العوامل المتحكمة في التشتيت، كممارسة نصية؟ كيف تستبدل سلطة الإحالة المباشرة بسلطة النص؟

إن النص، كأي دليل Signe، لا ينتج نفسه، إلا من خلال اللعبة التكرارية للترابطات والإحالات. إنه نسيج من الأنساق والمرجعيات، ينتج نفسه بفعل آلية امتصاص نصوص أخرى وتحويلها، بحيث إن أي نسق لا يوجد إلا من خلال الإحالة على نسق آخر. وتشكل هذه السلسلة اللا متناهية من الإحالات شرط وجود النص.

يرجع هذا التصور للنظام الدلالي للنص إلى مفهوم "السيميوزيس اللا متناهي" عند "بورس" la sémiossis illimitée. إن الدليل هو ما يحدد شيئا آخر، وليس الشيء ذاته. ويؤشر مفهوم السيميوزيس على إمكانية أي دليل أن يتحول إلى دليل لآخر، في سيرورة لا متناهية من الإحالات، هي سيرورة السيميوزيس.

---

(1) **المرجع السابق**، ص 45-46.

يذهب "دريدا" بهذا المفهوم إلى أقصاه. بالنسبة له لا يوجد الدليل في جزيـــرة، منعزلا عن غيره من الدلائل، بل في سيرورة ترابطات مع الـــدلائل الأخرى. وإن دليلا فرديا خالصا، يوجد مرة واحدة لا يمكن أن يعتبر دليلا.

تفسر هذه السلسلة من الترابطات المعقدة، الطابع التكراري للدلائل. وينـــتج ذلك عما يسميه "دريدا" بأثر Trace الدلائل الأخرى[1]، حيث يفضي كل دليل إلى دليل آخر في سيرورة لا متناهية من الإحالات:

"لا يـــوجد مدلـــول واحد ينجو من لعبة الإحالة، حتى لو استرد نفـــسه، إن وجود الكتابة هو وجود اللعب. والآن يعود اللعب إلى نفسه، ماحيا الحد الذي كان يعتقد بإمكان تنظيم حركة الدلائل انطلاقا منه"[2].

لهـــذا الـــسبب، لا نحتاج نظريا إلى أن نوقف سيرورة الإحالات المفـــتوحة علـــى اللا متناهي، لأن أي مدلول يشتغل دائما، ومن قبل كـــدال[3]؛ وبالتالي لا يوجد شيء مما تسميه فلسفة الحضور(*) بالمدلول

---

(1) **John Sturrrock, Structuralism,** London, Fontana Press, 1993, p.139.

(2) **Jacques Derrida, Of Grammatology**, tr. Gayatri chakravorty spivak, Baltimor and London, Johns Hopkins, University Press, 1976, p.7.

(3) **Ibid**, p.7.

(*) **فلـــسفة الحضور**: يقصد "دريدا" بهذا المفهوم الفلسفة المثالية التي هيمنت علـــى الفكر الغربي، لأكثر من ألفي سنة منذ أفلاطون. ويعني الحضور، حضور الموضوع أمام الذات وفي الوعي. إنها تقوم على وهم أن الوعي يـــدرك الموضوعات مباشرة، وبشكل كلي وكامل دون وسائط وعلامات. الحـــضور يـــسبق اللغة والدلالة، ويتجلى ذلك في اعتقاد فلسفة الحضور بوجـــود معنـــى أو حقيقة أو أصل خارج اللغة. بالنسبة لـــ **دريدا** لا يوجد حـــضور خـــالص، ولا يمكـــن لـــه أن يكـــون مباشرا. هناك فقط حركة الاخـــتلاف والأثر والمغايرة. للتوسع في مبادئ فلسفة الحضور، انظر د. **ســـامي أدهم، مسرح الفلسفة: الحداثة يد مرفوعة ضد حامل اللوغوس، مجلة كتابات معاصرة**، العدد 1994/21.

المتعالي: معنى خارج اللغة. فالسيميوزيس يعني ضياع كل أشكال "الواحدية" Uniqueness و"المباشرية" Immediacy[1].

3 - رهان التأويل التفكيكي:

ما هو الموضوع الذي يتوخاه المؤول التفكيكي؟ هل هو احتواء حركة التشتيت في بنية مغلقة؟ أم إذكاء نار اختلافها وتشظيها؟

من الناحية الإبستيمولوجية، يموقع التفكيك نفسه، خارج النسق المفهومي للمركزية العقلية للتفكير الغربي التي عملت على حراسة بنيات العقل واللغة والكتابة، بالمراكز الحصينة للحقيقة والأصل والحضور. وتحيل هذه المفاهيم إلى نقطة حضور، إلى أصل ثابت، هو المركز؛ وتكمن مهمة هذا المركز في وظيفتين[2]:

أولا، إرساء بؤرة تسمح للمعرفة أن تنتظم حول حقيقة أكيدة، تقدم نفسها كمطلق.

ثانيا، الحد من المعاني المتاحة، وهو ما يقيد الطريقة التي من خلالها نفهم نصا ما أو حقلا معرفيا؛ لذلك فإن أي توليد أو لعب حر للمعاني يتم كبحه.

تشكل هذه العملية المفهومية، الإطار المعرفي للمركزية العقلية، أو ميتافيزيقا الحضور التي تنتهي إلى تكريس معاني ودلالات سابقة في الوجود على اللغة.

على خلاف ذلك، يتضمن الإبدال الإبستيمولوجي للتفكيك، تحطيم أي موقع سلطوي؛ بالنسبة لـ "دريدا" **"لا شيء يوجد خارج**

(1) John Sturrrock, **Structuralism**, op. cit., p.139.
(2) Roger Webster, **Studying Literary Theory**, op. cit., p. 110.

النص"[1]. فالنص هو الذي يتكلم، وليس الأصل الثابت، الخارجي، أو الحضور السابق على شروط الاختلاف.

إذا رجعنا إلى تأمل مفهوم التشتيت باعتباره ممارسة نصية، دينامية، كل عنصر منها يحيل إلى عنصر آخر، في سيرورة لا متناهية من الإحالات، فإن التشتيت لا يقتضي الرجوع إلى الأصل أو الأب، أي إلى مدلول سابق في الوجود على اللغة؛ على النقيض من ذلك، إنه يستلزم "الإخصاء المجازي" Figurative castractive الذي يظهر في قدرة النص على أن يضعف الفكرة الأفلاطونية التي تشكل رؤيتنا للمعنى والتمثيل[2].

استنادا إلى هذا الموقف الفلسفي، لا يتوجه التأويل التفكيكي إلى احتواء التشتيت في مدلول نهائي. أولا باعتبار هذا الاحتواء مظهرا من مظاهر الانغلاق والمركزية. ثانيا، لأن مهمة التفكيكية تعارض المثال الفلسفي للانسجام، وتنزع إلى اكتشاف تغاير Heterogeneity الشروط الخطابية والنصية للنظرية، والتصدعات والالتباسات في البنية المفهومية للمعرفة[3].

وبسبب ذلك، يموقع التأويل التفكيكي نفسه ضد الجدل الهيجيلي الذي ينتهي إلى حل التناقض في الأطروحة المركبة:

"فما أحاول بالفعل القيام به هو توجيه العملية النقدية ضد الاحتواء المستمر لعمل السيمولاكر هذا داخل أي جدل من الصنف

---

(1) **Ibid**, p.105.

(2) **Edward W. Said, The World, the Text, and the Critic,** Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1983, p.204.

(3) **Horace L. Fairlamb, Critical Conditions, Postmodernity and the Question of foundations,** Cambridge University Press, 1994, p.81.

الهيجيلي ينـزع إلى إضفاء الطابع المثالي والدلالي على قيمة العمل هـذه أيـضا. إن المثالـية الهيجيلية تتمثل أصلا في حل المتعارضات الكلاسـية، وبالتالي حل تناقضاتها ضمن حد ثالث تكون مهمته نفي الاخـتلاف مع حله وإعطائه طابعا مثاليا ومن تم التسامي به داخل طـوية ذات ذاكـرة مطلقـة وسجنه في داخل هو داخل الحضور للذات"[1].

تقود هذه المسلمات والفرضيات إلى إنتاج تصور جذري للتأويل، لا يروم إثبات أي مدلول نهائي للنص، أولا، بسبب عدم اكتمال اللغة (لعـبة الإحـالات)؛ وهو ما يجعل النص آلية للتشتيت وليس للجمع. ثانـيا، إن التأويل نفسه عرضة لشروط المغايرة Différance، أي لأثر Trace الاختلافات، وامتداداتها اللا نهائية؛ بمعنى أنه لا يكتمل أبدا، ولا ينجـز كليا، ولكنه دائما في حالة اختلاف وإرجاء، لا تصل إلى نقطة النهاية. إنها المتاهة الهرمسية.

4 - المرجعية الهرمسية:

رأينا في في الفقرة السابقة، اعتماد "دريدا" في تصوره للدلالة على مفهـوم "الـسيميوزيس" عـند "بـورس" المتمثل في لعبة الإحالات اللا متناهية.

تـشكل هذه الظاهرة السيميائية ل"دريدا" مسوغا نظريا شرعيا للقـول بـلا نهائـية الـتأويل، مادام النص هو سلسلة من الإحالات اللا متناهية.

لكن، هل السيميوزيس اللا متناهي -من منظور "بورس"- ظاهرة مطلقة؟

---

(1) جاك دريدا، مواقع، مرجع مذكور، ص 44.

إن تعريف "بورس" للدليل -كما يلاحظ إيكو- يعطي الانطباع بعملية سيميوزيس لامتناهية[1]. غير أن القراءة المتأنية ل"بورس"، خاصة في المرحلة الواقعية والتداولية[*] من تفكيره، تكشف أنه بإمكان السيميوزيس اللا متناهي أن ينتهي إلى تأويل ممكن:

"إن شرط الدليل ليس فقط هو شرط الاستبدال substitution، بل أيضا شرط وجود تأويل ممكن"[2].

بمعنى أن الدليل لا يوجد فقط من خلال إحالته على دليل آخر (شرط الاستبدال)، لأن هذه السيرورة من الإحالات تنتهي بالتدريج، إلى إنتاج معرفة بالدليل، تضفي عليه بعض التحديدات، وتشكل في الآن نفسه شرط وجود تأويل ممكن له.

في هذا المنظور التداولي، يتحدث "بورس" عن مبدأ "العادة" Habit. إذ من خلال صياغة سلسلة من الاستجابات المباشرة (المؤولات الطاقية) ينشئ الدليل، بالتدريج، عادة تبدو في صورة سلوك منظم في تأويل واستعمال هذا الدليل. إن المؤول النهائي هو نتاج هذه العادة. ويقود تبلور العادة في شكل قانون إلى توقف السيميوزيس اللا متناهية:

---

(1) **Umberto Eco, La Structure Absente,** Paris, Edition Mercure de France, 1972, p.66.

(*) **ينبه كل من إيكو ومفتاح إلى أن المرحلة الواقعية والتداولية من تفكير بورس هي الأكثر خصبا، حيث تخلص من نزعته المثالية. وفي هذه المرحلة التداولية يقول بتناهي السيميوزيس. ويشير إيكو إلى أن الذين يقولون بلا تناهي السيميوزيس البورسي يقفون عند مرحلته المثالية ولا يتعدونها إلى المرحلة الواقعية التداولية. أنظر The Role of the Reader، مرجع مذكور. ص 193.**

(2) **Umberto Eco, Sémiotique et Philosophie du Langage,** Presse Universitaires de France, 1988, p.59.

"في هذه النقطة يتوقف السيميوزيس اللا متناهي (وهذا التوقف ليس نهائيا بالمعنى الكرونولوجي، مادامت الحياة اليومية محكومة بتحول في العادات). إن تحول الدلائل ينتج تغيرات في التجربة"[1].

تعبر هذه القوانين التي يبلورها مفهوم العادة، عن نظرية تداولية وواقعية لـ "حقيقة بيذاتية Intersubjective"[2]، تنتج عن مبدأ التوافق على مدلول ما بين مجموعة بشرية، إن لم يكن موضوعيا، فهو بيذاتي يتم تفضيله على أي تأويل آخر[3].

استنادا إلى هذه الأسس التداولية والواقعية في نظرية "بورس"، لا مجال للمطابقة بين السيميوزيس اللا متناهي والتفكيكية. لذلك يغوص "إيكو" عميقا في حفريات التاريخ ليكشف عن مرجعية "دريدا" فيما يسميه بـ السيميوزيس الهرمسية La sémiosis Hermétique.

تاريخيا، تأسست السيميوزيس الهرمسية على هامش العقلانية الأرسطية، وصاغت منظومة معرفية منافية لمبادئ العقلانية (الهوية، عدم التناقض، الثالث المرفوع)، تنهض على مبدأ التحول والمسخ الدائم. وبالتمرد على هذه الإبستيمولوجيا العقلانية، أصبح في مقدور الأشياء أن تتداخل إلى حد التناقض. إنها فكرة اللا نهائي الذي يخرق الحدود والمعايير.

ويلاحظ "إيكو" أن الكثير من المقاربات التأويلية المعاصرة، تأسست على الخصائص المميزة للهرمسية، وأهمها:[4]

---

(1) Umberto Eco, The Role of the Reader, op. cit., p.194, 1984.

(2) Ibid, p.193.

(3) Umberto Eco, Les Limites de L'interprétation, Paris, Bernard Grasset, 1992, p.382.

(4) Ibid, p.64-65.

أ. الـــنص كـــون مفتوح، يمكن المؤول أن يكتشف داخله لا نهائية الترابطات.

ب. اللغة عاجزة عن التعبير عن معنى وحيد، معطى بشكل مسبق (مثل قـــصدية الكاتـــب). على العكس، إن مهمة الخطاب التأويلي هي التوكيد على تطابق التعارضات.

ج. اللغـــة تعكس عدم تجانس الفكر. ويدل ال-وجود-في-ال-عالم. Etre-dans-le-monde، على عدم قدرتنا على تحديد معنى متعال.

د. إن كـــل نـــص لا يمكن أن يثبت معنى أحاديا، لأنه يطلق العنان لسلسة غير منقطعة من الإحالات اللا نهائية.

هـــ. إن الكاتب لا يعرف ما يقوله، لأن اللغة هي التي تتحدث بالنيابة عنه.

و. إن الكلمات لا تقول، ولكنها تستحضر اللا مقول le non-dit الذي تخفيه.

ز. إن المعنى الحقيقي لنص ما هو فراغه son Vide.

ح. إن السيميوطيقا هي مؤامرة أولئك الذين يعتقدون أن وظيفة اللغة هي التواصل.

إن المخـــرج النظري النهائي لهذه الخصائص الهرمسية، هو المتاهة: لا نهائية التأويل.

- II -

التأويل المتناهي

يتبنى "إيكو" في مقابل التأويل التفكيكي، اللا متناهي، موقفا نظريا وفلسفيا، ينظر إلى التأويل على أنه نشاط سيميائي، تحكمه قواعد ومعايير.

ولإرساء خلفيات هذا الموقف إبستيمولوجيا، يشيد إطارا نظريا شديد الوضوح، لا يترك مجالا للشك في موقفه الفلسفي البعيد عن التفكيكية، والمنتمي للعقلانية، حيث تكون حرية التأويلات مقيدة بالقواعد اللسانية والسيميائية للنص، مادامت هذه الحرية جزءا من الآلية التوليدية للنص. لهذا السبب، ينبغي أن ينظر إلى النص على أنه وسيط Paramètre لتأويلاته الخاصة. ويستلزم هذا الموقف النظري من النص، وجود لغة نقدية تعمل بوصفها ميتالغة، وتضبط المقارنة بين النص وكل تاريخه، والتأويل الجديد[1].

يتأسس هذا الموقف النظري من التأويل على خلفية فلسفية وإبستيمولوجية ترى أن **"المشكل الفلسفي للتأويل يرتكز على تشييد شروط التفاعل بين الإنسان والعالم، حيث يخضع البناء لبعض الإكراهات"**[2].

---

(1) **Ibid**, p.43.

(2) **Ibid**, p.16.

تكمن الأسس المعرفية والفلسفية التي تبرر الاهتمام بشروط وحدود التأويل، في موقف عقلاني يسلم بمبدأ "الحد"Modus، باعتباره إوالية فطرية في الذهن، تسمح للإنسان بالتفريق بين كائن وكائن آخر، وبين شيء وشيء آخر، في مغامرة بنائه للمعرفة ولأشكال تفاعله مع العالم.

إن عملية البناء المعرفي واكتساب المعنى التي تحدد شروط تفاعل الإنسان مع العالم، تحتاج -من منظور علم النفس المعرفي- إلى نسق من المفاهيم والقواعد **"يضم بعضها إلى بعض لربط صلات وعلائق بين أثاث الكون حتى يتحقق نوع من الانسجام والاتساق بين الأثاث بعضه ببعض وبينه وبين الإنسان"**[1].

هكذا نلاحظ أن الموقف من طبيعة التأويل، في استراتيجية "إيكو"، هو موقف فلسفي من العالم ومن مفهوم الحقيقة، يلح على ضرورة تحديد المعايير والقواعد لرسم الحدود والخرائط بين أثاث العالم. وفي حالة التأويل ترجع هذه القواعد إلى ما يسميه "إيكو" "معايير الاقتصاد" Critères d'économie[2]

1 - قوانين التأويل:

1 - 1 الاقتصاد التشاكلي:

يجعل "إيكو" من مفهوم التشاكل Isotopie مكونا أساسيا في استراتيجية تأويل النص؛ وهو كما يعرفه "غريماس" مجموعة متواترة من

---

(1) **محمد مفتاح، المفاهيم معالم، نحو تأويل واقعي**، بيروت/الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1999، ص 6.

(2) **Umberto Eco, Les Limites de L'interprétation**, op. cit., p.125.

المقـولات الدلالية، تمكننا من قراءة النص قراءة منسجمة[1]. ويتأسس معيار الاقتصاد التشاكلي L'économie isotopique على مبدأين:

- إن النص المؤول يفرض تقييدات restrictions على المؤول، ذلك أن حقـوق الـتأويل تتطابق مع حقوق النص، ولا يعني هذا أنها تتطابق مع حقوق الكاتب[2].
- إن أي نص قابل للتأويل بطرق متعددة، ولكن بالخضوع إلى قواعد محددة بشكل جيد، وليس إلى مفهوم اللا نهائية.[3]

يتجاوز معيار الاقتصاد التشاكلي إثبات انسجام النص، إلى تفسير الأسباب اللسانية والسيميائية التي من أجلها يقر النص بتأويلات ممكنة، ويـستبعد تأويلات أخرى. ففي حالة وجود تعددية في المعنى، يتدخل مفهوم التشاكل ليصف ويفسر الإواليات والقواعد التي ينبغي اعتمادها لإنتاج تأويلات ممكنة؛ واستنادا إلى هذه القواعد يحدد درجة مقبوليتها وإمكانيتها وملاءمتها.

علـى كـل حـال، إذا كان اختيار وجهة نظر يفترض استبعاد وجهـات نظر أخرى، فإن ذلك يتوقف على معرفة التشاكلات الأكثر أهمـية، القابلة لرصد كلية النص، والتحقق منها[4]، حتى تضمن عملية التأويل قدرا من الصحة والمشروعية.

وفي أكثـر الحـالات هرمسية وتطرفا، مثل حالة التفكيكيين، لا ينفـي الـنص وجـود قواعد للتأويل، وإن بشكل جزئي. ففي تحليل

---

(1) **Group U, Rhétorique de la Poésie,** Paris, Editions du Seuil, 1990, p.33.

(2) **Umberto Eco, Les Limites de L'interprétation,** op. cit., p.18.

(3) **Ibid,** p.125.

(4) **J. Courtés, Sémantique de L'énoncé: Applications Pratiques,** Paris, Hachette, 1989, p.35.

"هارتمـــان" -وهـــو أحد غلاة التفكيكيين- لقصيدة الشاعر الإنجليزي "ووردزوت Wordsworth"، يعتمد على سلسلة من الحوافز المأتمية التي يقدمها المستوى السطحي للنص:

"يتميز تأويل هارتمان المأتمي بكونه يعتمد على تشاكل ثابت. إن المـــراهنة على التشاكل تمثل معيارا تأويليا جيدا، بشرط ألا نبالغ في تولـــيد التشاكلات. ويصدق هذا المبدأ أيضا على الاستعارات. إن تكوين استعارة يتم باستبدال المستعير métaphorisant بالمستعار له métaphorisé على قاعدة وجود سمة أو سمات دلالية مشتركة بين تعبيرين لسانيين"[1].

إن أي فعـــل لحرية القارئ، ينبغي أن يضبط بهذا التطبيق لإجراء الاقتصاد التشاكلي، وإذا تجاهله فإنه سيسقط في تأويلات سيئة للنص.

1 - 1 قصدية النص:

يتخذ هذا المعيار موقعا مركزيا في سيرورة بناء التأويل، مادام **"أن أي فعل للقراءة هو تعاقد مركب بين قدرة القارئ ونوع القدرة التي يسلم بها نص معين كي يقرأ بطريقة اقتصادية"**[2].

تـــستلزم هـــذه التفاعلات المعقدة ترهين الكفاية اللغوية كإرث اجتماعـــي. لا يقـــصد "إيكو" بهذه الكفاية اللغة كنسق من القواعد الـــنحوية، ولكن بمجموع الموسوعة l'encyclopédie التي تشكلت من خلال التمرس على هذه اللغة، ومعرفة الأعراف الثقافية التي أُنتجت في ســـياق هذه اللغة، وتاريخ التأويلات السابقة للنص الذي يقرأ الآن[3]. إنها نسق ثقافي وليست مجرد نسق لساني.

---

(1) **Umberto Eco, Les Limites de L'interprétation**, op. cit., p.128.
(2) **Ibid**, p.134.
(3) **Ibid**, p.134.

وبالنظـــر إلى الجدل النظري حول التأويل، يلاحظ أنه ينبني على التعارض بين برنامجين:

1. التأويل بما هو بحث عن قصد الكاتب.
2. التأويل بما هو بحث عن قصد النص.

يـــرفض "إيكـــو" البرنامج الأول، لأنه يقوم على ما يسميه النقد الجديد بـــ "المغالطة القصدية"، ويقبل بالبرنامج الثاني، ويخضعه لعملية تفكيك، تبين أنه هو الآخر ينبني على تعارض بين اتجاهين:

3. الـــبحث عن قصد النص بالرجوع إلى انسجامه السياقي الخاص، وإلى وضعية الأنظمة الدلالية التي يحيل إليها.
4. البحث عما يريده القارئ من النص، بالرجوع إلى الأنظمة الدلالية الخاصة به، والى رغباته وغرائزه ومراميه[1].

يـــتجاوز "إيكو" البرنامج الآلي الذي يطابق قصدية النص بمقاصد الكاتب الفعلي، نحو صياغة مفهوم جدلي وديناميي يدمج قصدية القارئ وقصدية النص في نسق تفاعلي، يلغي من جهة ثانية التعارض بين الاتجاه البنـــيوي (قـــصدية النص) والاتجاه ما بعد البنيوي (قصدية القارئ). يسمي "إيكو" هذا النسق التفاعلي بـــ "التعاضد النصي"[2].

تـــبعا لهـــذا النسق، يعتبر النص استراتيجية نصية. بمعنى أنه يخمن مختـــلف الاحـــتمالات الـــتي يضعها الآخر (القارئ). إنه يتوقع قارئه النموذجي، بوصفه شرطا أساسيا للتأويل النصي:

"لذا تراه [النص] يستشف وجود قارئ نموذجي، يكون جديرا بالتعاضـــد من أجل التأويل النصي، بالطريقة التي يراها، هو المؤلف،

---

(1) **Ibid**, p.29-30.

(2) **أمبـــرتو إيكـــو، القارئ في الحكاية**، ترجمة أنطوان أبو زيد، بيروت/الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1996، ص 85.

ملائمة وقمينة بأن تؤثر تأويليا بمقدار ما يكون فعله (المؤلف) تكوينيا"[1].

بحكم دينامية مفهوم الاستراتيجية التي تراهن في نجاح احتمالاتها على توقعات حركة الآخر، **"فإن القارئ التجريبي، بحكم كونه فاعلا ملموسا لأفعال التعاضد، ينبغي له أن يرسم لنفسه فرضية المؤلف، مستخلصا إياها من معطيات الاستراتيجية النصية مضبوطة"**[2].

تنبثق جدة وفرادة "إيكو"، من كونه يتجه نحو سيأة مفهوم القصدية، حيث أن كلا من المرسل (الكاتب) والمرسل إليه (القارئ) يحضران في النص، ليس باعتبارهما قطبي فعل التلفظ، بل منظورا إليهما على أنهما دوران فاعليان من أدوار التلفظ، كما في طرح "جاكبسون". في هذه الحالة السيميائية، يتمظهر المؤلف -نصيا- كأسلوب متميز أو لهجة نصية Idiolecte، وكموقع فاعلي[3]. وبهذه التحديدات، ينتهي "إيكو" إلى أن الكاتب والقارئ استراتيجيتان نصيتان تشكلان الشرط الضروري لترهين التعاضد النصي، **"وحينئذ تكون مقصدية النص ذات فائدة كبيرة في التأويل، فمقاصد المؤلف ومقصدية النص يتلقاهما قارئ عبر العلامات اللغوية فنفهم ما تيسر ثم يتأول حسب العلاقات التي تكونت لديه"**[4].

---

(1) **المرجع السابق**، ص 68.

(2) **المرجع السابق**، ص 77.

(3) **المرجع السابق**، ص 76.

(4) **محمد مفتاح، دينامية النص**، بيروت/الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 1990، ص 182.

1 - 3 المعنى الحرفي:

إن التسليم بأن هناك شيء على الأقل، يمكن أن تدل عليه أية رسالة Message، يستلزم القول بتوفر الملفوظات على معنى حرفي، هو ما نفهمه من الرسالة دون بذل أي مجهود تأويلي. وعلى الرغم من كل الجدل الدائر حول هذا المعنى، يعتقد "إيكو" **"بوجود معنى حرفي للموضوعات المعجمية، هو ما تدونه المعاجم في البداية، ويصرح به رجل الشارع عندما نطلب منه معنى كلمة محددة"**[1].

لكن توجد اعتراضات إبستيمولوجية حول إمكانية وجود هذا المعنى الأول للغة، وحول إمكانية تحديد فرق واضح بين المعنى الحرفي والمعنى المجازي. تصل هذه الاعتراضات النظرية حد التعارض. فهناك من يذهب إلى تأطير المعنى الحرفي في سياقات ووضعيات تتطابق مع الدلالة المتداولة في المحافل العلمية والتقنية. يحدد "محمد مفتاح" مميزات هذه الدلالة العلمية فيما يلي:

"- المعجم العلمي خال من الإيحاء والتراكم محدد الدلالة غير قابل للاشتراك والترادف.

- تراكيبه غير مكررة ولا تعيد نفسها.

- نمو المعنى واسترساله في تشاكل وحيد.

- منطقية التراكيب"[2].

في الاتجاه المعاكس، يرى المنظور التصوري والمفهومي في دراسة اللغة بأن اللغة اليومية والعلمية تستند في منطقها إلى إواليات الاستعارات. إن التصور السائد لدى أغلب الناس يعتبر **"الاستعارة أداة خاصة بالخيال الشعري والتحسين البلاغي. إنها تقتصر على**

---

(1) **Umberto Eco, Les Limites de l'interprétation**, op. cit., p.22.

(2) **محمد مفتاح، دينامية النص**، مرجع مذكور، ص 54.

الاستعمالات الراقية للغة وليس العادية. بل ينظر إلى الاستعارة بوصفها خاصية اللغة، تميز الكلمات وليس الفكر والفعل L'action. لهذا السبب يعتقد أغلب الناس بالقدرة على الاستغناء عن الاستعارات. على النقيض، نرى أن الاستعارة تهيمن على كل الحياة اليومية، ليس فقط في اللغة، ولكن في الفكر والفعل. إن نظامنا التصوري اليومي الذي يسمح لنا بالتفكير والتصرف، في جوهره، من طبيعة استعارية"[1].

يضاف إلى ذلك، أن الكثير من التعابير تبدو عبثية في مستواها الحرفي السطحي، بحيث لا يمكن فهمها إلا بتأويلها. إن المعنى الحرفي قد يصدق في حالة جزئية جدا، هي حالة: **"المعنى اللفظي، ويتعلق بمعاني الألفاظ المفردة؛ ما يفهم منها وما تدل عليه"**[2].

رغم كل هذه الشكوك والاعتراضات، يقر "إيكو" بقاعدة المعنى الحرفي في النشاط التأويلي، ذلك أن معيار الاقتصاد التشاكلي، يفترض إرساء قاعدة يتم وفقها ترهين التأويل. في هذه الحالة، فإن التأويل بوصفه استراتيجية تعيد قراءة الأنساق وفق احتمالات جديدة، يستلزم توفر نواة دلالية أولى، تشكل منطلقا لعملية بناء هذه الاحتمالات والحدوس.

تمثل هذه النواة الدلالية معيارا لما يسمى في البلاغة بالدلالة التعيينية المباشرة التي تدل **"على المعنى السابق على ابتداع الصورة البلاغية"**[3]، بحيث لا تحتاج إلى بذل أي مجهود تأويلي.

---

(1) **George Lakoff et Mark Johnson, les Métaphores dans la Vie Quotidiennes**, Les Editions de Minuit, 1985, p.13.

(2) **صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد**، بيروت، دار التنوير، الطبعة الأولى، 1993، ص 242.

(3) **رولان بارت، البلاغة القديمة**، ترجمة وتقديم عبد الكبير الشرقاوي، نشر الفنك، ص 160.

لكن، بما أن ضرورة التأويل تنشأ من وجود سوء الفهم والتوتر، فإن النص، قد يصبح نقطة انطلاق لمسارات تأويلية متعددة؛ في هذه اللحظة، يشتغل المعنى الحرفي كتقييد لحرية المؤول، يسيج الفعل التوليدي لتأويلاته بضرورة إيجاد نوع من الارتباط الدلالي مع هذه النواة الأولى. وتتوقف إمكانية هذه التأويلات، على قدرة المؤول على تفعيل دلالات جديدة، بالاستناد إلى العلامات والعلاقات الظاهرة للرسالة.

1 - 4 نمذجة:

انطلاقا من هذه القواعد والمعايير التي ترسم حدود وخرائط التأويل، يميز "إيكو" بين نمطين من التأويل، التأويل الدلالي L'interprétation sémantique والتأويل النقدي L'interprétation critique:

"التأويل الدلالي أو السيميوزيسي Sémiosique هو نتاج السيرورة التي يقوم من خلالها المرسل إليه، في مواجهة التجلي الخطي للنص، بملئه بالمعنى. التأويل النقدي أو السيميوطيقيSémiotique على النقيض، يحاول تفسير الأسباب البنيوية التي تمكن النص من إنتاج تأويلاته الدلالية (أو أخرى بالتناوب)"[1].

تشكل الحدود والمعايير مميزات التأويل السيميوطيقي الذي يحاول تفسير الاستراتيجية النصية المتحكمة في عملية التوليد والفهم، بغاية فهم النص بطريقة اقتصادية، صائبة. بالمقابل، يكتفي التأويل الدلالي بإسقاط دلالات على النص، دون تفسير للأسباب البنيوية التي تشجع هذا التأويل، وتستبعد تأويلا آخر.

---

(1) **Umberto Eco, Les Limites de L'interprétation**, op. cit., p.36.

بسبب هذا الفرق في الغاية والوسيلة، يلح "إيكو" على **"إقامة تمييز بين يوتوبيا Utopie التأويل الدلالي الوحيد ونظرية التأويل النقدي (حتى لو بدا هذا التأويل -بالحدس- هو التأويل الأفضل، لكنه ليس بالضرورة التأويل الوحيد) بوصفها تفسيرا للأسباب التي تمكن النص من ترهين تأويلات متعددة"**[1].

إن التأويل الدلالي لا علاقة له بالتأويل السيميائي، لأنه لا يستند إلى أية قواعد أو معايير؛ إنه يتعامل مع النص بطريقة براغماتية، تخضعه لأغراض ورغبات المؤول.

لتجاوز سلبيات هذا النمط من التأويل، يلح "إيكو" على ضرورة التمييز بين التأويل واستعمال نص Utilisation، لأن التأويل ينبغي أن يكون مسوغا ومقبولا على المستوى النظري، وفي هذه الحالة تكون حرية المؤول مقيدة بمعايير الاقتصاد النصي. بالمقابل، في حالة استعمال النص، تكون حرية القارئ غير مقيدة، لأنه يستثمر النص لأغراض شخصية، كأن يستخرج منه ما يؤكد قناعاته، مثلما هي حالة السياسي الذي **يستعمل** النص الديني لأغراض إيديولوجية شخصية.

هناك مسافة إبستيمولوجية بين التأويل والاستعمال، تحددها معايير الاقتصاد النصي التي تفرض شروط قراءة وتأويل النص:

"النص يفرض، وإن بشكل جزئي، قراءاته الممكنة. فهناك أولا المعطيات الدلالية التي يكشف عنها النص وهي التي تشكل الانطباع المرجعي المتولد عنه... يضاف إلى ذلك أن النص يشتمل، وإن من

---

(1) Ibid, p.38.

خـــلال انـــتمائه النوعـــي، على تعليمات تأويلية –واضحة أو غير واضـــحة– لا يمكن أبدا تجاهلها، وإلا تحول التأويل إلى مجرد إعادة كتابة النص كتابة ناقصة، إن هذه العناصر مجتمعة تشكل قيودا على المـــسارات التأويلـــية الممكنة، وربما أيضا هي كذلك على المخزون الصوري عند القارئ"[1].

(1) فرانسوا راستيي، المعنى بين الموضوعية والذاتية، مرجع مذكور، ص 60.

- III -

مستويات التأويل

مـــن خلال ما سبق عرضه حول تعددية النص ورهان التأويل، يمكـــن رصد اتجاهين أساسين داخل ما بعد البنيوية. هناك أولا، التيار التفكيكـــي ذو الأصول الهرمسية والغنوصية الذي يسلم باللا حقيقة و"**اســـتحالة الـــتحديد**"[1]؛ فالنص في منظوره نسيج من العلامات والإحـــالات اللا متناهية؛ وهو آلية للتشتيت وليس لقول الحقيقة أو التعبير عن الدلالة. إن النتيجة المباشرة لهذا الموقف المتطرف، تكمن في أن رهـــان الـــتأويل لـــيس قمـــع أو كبت النص، بل إطلاق العنان لـــسيرورته الدلالـــية، كي تنتشر في كل الاتجاهات، بحسب رغبات المؤول.

يمثل الاتجاه الثاني، سيميوطيقا التلقي ونظريات القراءة. على الرغم من تسليم هذا الاتجاه التداولي بتعددية النص، وإنتاجية فعل القراءة، فإنه لا ينفـــي وجـــود معـــنى للنص، لا يشكل بالضرورة المعنى الأحادي والوحـــيد، بل مجرد احتمال يرجحه التأويل من بين احتمالات عديدة. وبالتالي، فإن رهان التأويل هو بناء موضوع النص؛ وفي هذه السيرورة البنائية، يتم ترهين معايير النص وسياق التلقي.

---

(1) **مارجـــريث روز، مـــا بعـــد الحداثة**، ترجمة أحمد الشامي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994، ص 14.

في ضوء هذه الاتجاهات المتعارضة، سنعتبر النص متعددا في حدود نظـــرية معينة. بمعنى، أن هذه التعددية لا تعبر -في نظرنا- عن استحالة الـــتحديد واللا حقيقة، لأن النص وإن كان يشتغل وفق نسق الإيحاء، ويترك أشياء كثيرة في عتمات الظل، فإنه يعبر عن أشياء في الظاهر. لهذا الـــسبب، تكون التعددية مشروطة بالمعايير اللسانية والأجناسية للنص، وبإكـــراهات التجنس القرائي، أي مجموع الأنساق الثقافية التي تشكل موسوعة القارئ. ويتضح من ذلك أن:

"الـــنص يـــدل على الحقيقة وعلى الاحتمال وعلى الممكن... وهـــذا يعـــني أن الـــنص لا يعبر عن الحقيقة وحدها وإنما يعبر عن الاحتمال، بل والممكن والمستحيل إذا أردنا أن نذهب في الاستدلال إلى أبعد مداه"[1].

إن احتفاظنا بمفهوم الحقيقة، لا ينتمي إلى الفلسفة المثالية التي تجعل مـــنه مـــبدأ مطلقا وسابقا في الوجود على النص، يتعالى على شروط القراءة، لأننا ننظر إلى الحقيقة كمفهوم متدرج، يعبر عن علاقات دلالية متفاوتة ومتغيرة، بحسب مواقع النص:

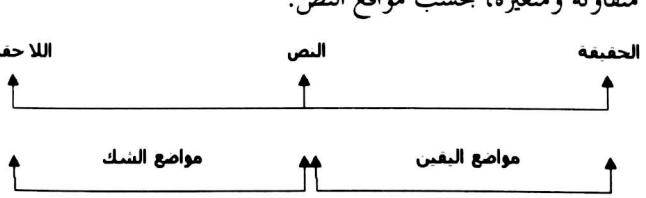

تـــشكل **"مواقـــع الـــيقين (واليقين نسبـــي طبعا في معظم الأحـــيان) الأمكنة الأكثر وضوحا، والأكثر جلاء في النص"**[2]، بالمقابل **"مواضع الشك يمكن أن تبدأ من الغامض قليلا إلى المقطع**

---

(1) **محمد مفتاح، المفاهيم معالم**، مرجع مذكور، ص 32.

(2) **جماعي، نظريات القراءة**، مرجع مذكور، ص 59.

الأكثر انغلاقا، فتضع القارئ في موقف حرج (حسب النظرية الكلاسيكية) أو تعطيه كل حريته كقارئ (حسب المنظور المعاصر)"[1].

تبعا لذلك، كلما اقترب النص من قطب الحقيقة كان واضحا، وكلما ابتعد عنه واقترب من قطب اللا حقيقة صار أكثر غموضا. وتختلف النصوص من حيث الوضوح والغموض، بحسب حجم مواقع اليقين ومواقع الشك. وبالتالي فهناك درجات متفاوتة في الوضوح وأيضا في الغموض. لكن البؤرة المركزية في هذا المخطط الدلالي، تكمن في أن مواقع الشك إذا كانت تخول القارئ حرية التأويل، فإن هذه الحرية تظل مشروطة بمواضع اليقين، **"فهي التي ننطلق منها لبناء التأويل، وبالتحديد فهي التي تمنح نقط التثبيت التي تتيح تطبيق هذا التأويل على النص"**[2].

من منظور المقاربة النصية، لا تتمظهر مواقع الشك واليقين داخل النص، في صورة خطية، أو منفصلة، بل تتداخل وتنتشر على امتداد مقاطع النص، لأنها تخضع لتوزيع نصي حسب مقتضيات جمالية وثقافية، وأيضا حسب قصدية الكاتب.

تنعكس هذه العلاقة اللا خطية، على شكل ومعمار النص، إذ تجعله متضمنا لطبقات دلالية متفاوتة من حيث الشفافية والإعتام. لذلك فإن مفهومنا المتدرج للحقيقة، يمكن أن نستمر في تدريجه - منطقيا- إلى علاقات دلالية جديدة، وهكذا نحصل على المخطط الدلالي الثاني:

---

(1) المرجع السابق، ص 60.

(2) المرجع السابق، ص 59.

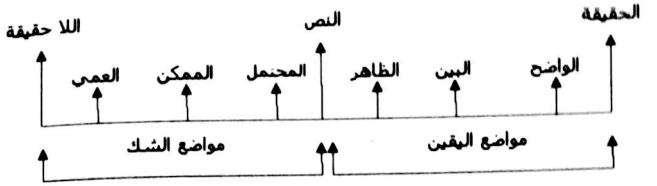

الواضـــح: "وهـــو ما لا يقبل التأويل من الكلام بإطلاق مثل الأوامر والنواهي الصريحة الحقيقية مهما كان مصدرها، ومثل بعض الفصول القانونية..."[1].

الـــبين: "وهـــو من الكلام ما لا يحتمل معنى آخر؛ ولكنه يقبل التأويل عند الضرورة؛ مما يجعله حمال أوجه"[2].

الظاهـــر: "هـــو ما يحتمل عدة تأويلات؛ ولكن يختار أظهرها وأكثرها ملاءمة لسياق النص والسياق العام"[3].

المحتمل: "وهو الكلام الذي ينبغي تأويله ليستقيم معناه ويدرك فحـــواه بحـــسب قوانين لسان العرب، وقوانين العادات والأعراف لإدخاله ضمن معارف المتلقي ومجموعته"[4].

الممكن: "وهو ما كان موجزا من الكلام متيحا لعدة تأويلات؛ ولكن المؤول يتخذ ما وجد من مؤشرات لبناء موضوعة أو تشييد قصة"[5].

العمـــي: "ما كان غير محدد المعنى ولا محدد الدلالة، ولا مقبولا مـــن الناحية التداولية المعتادة. ولكن يحتال المؤول عليه حتى يصير له معنى ودلالة ومضمونا"[6].

---

(1) محمد مفتاح، المفاهيم معالم، مرجع مذكور، ص 38.
(2) المرجع السابق، ص 38.
(3) المرجع السابق، ص 38.
(4) المرجع السابق، ص 38.
(5) المرجع السابق، ص 38.
(6) المرجع السابق، ص 38.

يتضح من هذا المخطط الدلالي المعقد، أن النصوص متفاوتة الدلالة حتى في مواقع اليقين، وليس فقط في مواقع الشك، لأنه غالبا ما ينظر إلى الطبقات الظاهرة للنص على أنها تعبر عن مستوى دلالي واحد. إن القراءة الأحادية تجعل المؤول، لا يرى هذه الفروقات الدلالية المهمة في عملية التأويل. لذلك يتطلب هذا التعقيد الدلالي، التدقيق في الطبقات النصية، وفي استراتيجيات المفاهيم والقراءة الملائمة. فكل موقع نصي يوفر للقارئ خطاطات وبرامج للقراءة، تشكل بالإضافة إلى عوامل تداولية أخرى، الضمانة الأساسية لتأويل مقبول ومشروع.

في ضوء هذا المفهوم المتدرج للحقيقة، سيكون رهان التأويل بالنسبة لنا، متناهيا، يقف عند لحظة معينة من سيرورة القراءة، لإضفاء معنى على النص، مسوغ نظريا، لتحقيق درجة معقولة من الملاءمة والمقبولية.

بهذه الرؤية التفاعلية التي تمزج بين معايير النص وفعالية القارئ في التأويل، نتجنب النظرية المحايثة التي تقول بوجود المعنى في النص، وأيضا المقاربة التفكيكية التي تسلم بسلطة القارئ المطلقة. إن أي نظرة شاملة للقراءة ينبغي أن تدمج في سيرورتها الأطراف البنيوية والتداولية الثلاثة، المشكلة لسيرورة اشتغال الدلالة:

"النص نفسه بوصفه مجموعة من الدوال يجب تأويلها.

نص القارئ، أو القارئ بوصفه نصا.

تلاقي النص والقارئ، أي عمل الدلالة"[1].

وعلى الرغم من أنه لا وجود للنص خارج تأويله، فإن القراءة لا يمكن أن تتعارض مع بعض المعطيات الموضوعية[*] في النص، ذلك أن

---

(1) **جماعي، نظريات القراءة**، مرجع مذكور، ص 58.

(*) تل المعطيات التاريخية وأسماء الأعلام...

إهمال القارئ لهذه المعطيات، قد يؤدي إلى تشويه النص، وبالمقابل، فإن تـــرهينه لهـــا، ينبهه إلى أبعادها الدلالية وآثارها في عملية بناء موضوع التأويل، لأنها تنهض بوظيفة "**الإبراز mise en relief الذي يفرض على القارئ بعض عناصر السلسلة التعبيرية**"[1].

إن الغايـــة مـــن هـــذه الاشتراطات اللسانية والنصية، هي ضبط اســـتراتيجية التأويل، وتوجيه حرية القارئ، وليس فرض تأويل أحادي بشكل مسبق، على النص.

---

(1) **ميكائـــيل ريفاتيـــر، معاييـــر تحلـــيل الأسلوب**، ترجمة د. حميد لحمداني، الدار البيضاء، منشورات دراسات سال، الطبعة الأولى، 1993. ص 5.

خاتمة

حاول البحث الإجابة عن بعض الإشكالات والأسئلة: كيف تشتغل الدلالة؟ ما هي طبيعتها ومستوياتها؟ هل التعددية محدودة أم لامحدودة؟ ماهي قوانين التأويل؟ ما هي رهاناته وحدوده؟

هكذا، عملنا على تفكيك هذه الإشكالات، وتلمسنا إضاءة مسالكها بالبحث في أسسها النظرية واستكشاف مرجعياتها المعرفية، ومقارنة الاتجاهات المتعارضة، لتعيين الخرائط الابستيمولوجية لكل اتجاه وتوضيح حدوده ومفارقاته، في محاولة لصياغة رؤية مركبة لمفهومي الدلالة والتأويل.

بعد هذا المسار من المراجعة والتفكيك خلصنا إلى اعتبار الدلالة سنن **تمفصل** articulation، ينظم العالم في مقولات مفهومية (العلم، المعرفة) أو بنيات تصويرية (الأدب، التخييل)، بحيث يظل العالم بدون هذا السنن مجرد **متصل** continuum (كتلة هلامية) لا أشكال له ولا حدود، عبارة عن سديم chaos غير قابل للإدراك والفهم والتشخيص.

إن الدلالة هي التي تمفصل هذا المتصل في مفهومات وكيانات وذوات تجعله قابلا للإدراك والتصور، وترسم حدودا وأشكالا وصورا وتمثيلات لامتداداته اللانهائية. أي أنها **تعين** العالم في صفات و**تميز** بين أشكاله وتضع حدودا لانتشاره الهلامي والسديمي، وبذلك تخرجه من حالة اللاتحديد واللاشكل والعماء إلى حالة التحديد والشكل والصورة.

وفي إطار الجدل النظري حول حدود التأويل ورهاناته الذي يصل حد التعارض، قمنا بتفكيك أسس هذه الاستراتيجيات التأويلية المتعارضة، واقترحنا نمذجة لها على أساس خلفياتها المعرفية، حيث ميزنا

بين **التأويل المطابق والتأويل المفارق**، وفي هذا الأخير ميزنا بين **التأويل المتناهي والتأويل اللامتناهي**. في التأويل المطابق يطابق القارئ بين قصدية المؤلف وقصدية النص ويسلم بوجود دلالة أحادية هي التي قصدها المؤلف، بحيث يختزل رهان القارئ في العثور عليها، وفي التأويل المفارق يسلم القارئ بتعددية النص، لأنه ينطلق من مسلمة مفارقة قصدية النص لقصدية المؤلف. وتبعا لطبيعة تصور القارئ لتعددية النص ميزنا في التأويل المفارق بين برنامجين، التأويل المتناهي الذي لا يماثل بين التعددية واللانهائية، ذلك أنه يعتبر تعددية النص محدودة نظريا وسياقيا، بمعنى أنها محكومة بقوانين التأويل ومعاييره (الجنس، النص، السياق، معايير اللغة)، وبالتالي، فإن هذا الاتجاه يسلم بحدود التأويل. بالمقابل يعتبر التأويل اللامتناهي التعددية لانهائية، لأنه لا يسلم بأية قوانين أو إكراهات تنتظم سيرورة التأويل وتوجهها نحو سيناريوهات محتملة، فلا غاية له سوى إشباع لذة القارئ ومتعته. فالنص في منظور هذا الاتجاه الهرمسي نسيج من اللاتحديدات والألغام، لا توقف انفجاره الدلالي أية حدود أو معايير. وبالتالي يسلم هذا الاتجاه بلانهائية التأويل التي تطابق المتاهة.

بعد توضيح المفارقات النظرية والمعرفية التي يطرحها كل نموذج تأويلي، تبنينا برنامج التأويل المتناهي الذي يسلم بتعددية النص من دون أن يسلبه حقوقه في أخذ موضعه ضمن سيرورة بناء التأويل لموضوعه، بحيث يكون حاضرا وشريكا ومفاوضا ببنياته وشفراته وسياقاته. وفي هذا التفاوض بين برنامج القارئ وبرنامج النص يؤشر التأويل على مسارات دلالية محتملة. وهكذا، فالتعددية في هذا المنظور التشييدي تكون محدودة بالمعنى النظري التشييدي وليس بالمعنى الزمني الذي يغلق باب التأويل نهائيا، لأنها (التعددية) تظل مفتوحة على إعادة التشييد كلما تغيرت سياقات إنتاج النص وتلقيه.

المراجع

1 - باللغة العربية:

- أمبرتو ايكو،
- التأويل بين السيميائيات والتفكيكية ترجمة، سعيد بنكراد، بيروت/الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2000.
- القارئ في الحكاية، ترجمة أنطوان أبو زيد، بيروت/ الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1996.
- آن جفرسون وديفيد روبي، النظرية الأدبية الحديثة، ترجمة سمير مسعود، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1992.
- بيار أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ترجمة نخلة فريفر، بيروت/ الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1992.
- بيير زيما، النقد الاجتماعي، نحو علم اجتماع للنص الأدبي، ترجمة عايدة لطفي، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1991.
- تزفيتان تودوروف،
- ميخائيل باختين: المبدأ الحواري، ترجمة فخري صالح، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، 1996.

- الشعرية، ترجمة شكري المبخوث ورجاء سلامة، الدار البيضاء، دار توبقال، الطبعة الثانية 1990.
- جاك دريدا،
- الكتابة والاختلاف، ترجمة كاظم جهاد، الدار البيضاء، دار توبقال، الطبعة الأولى، 1988.
- مواقع، ترجمة فريد الزاهي، الدار البيضاء، دار توبقال، الطبعة الأولى، 1992.
- جماعي، نظرية المنهج الشكلي، ترجمة إبراهيم الخطيب، بيروت/الرباط، الشركة المغربية للناشرين المتحدين/مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، 1982.
- جماعي، نظريات القراءة، ترجمة د. عبد الرحمن بوعلي، وجدة، دار النشر الجسور، الطبعة الأولى، 1995.
- جماعي، في أصول الخطاب النقدي، ترجمة أحمد المديني، الدار البيضاء، منشورات عيون المقالات، الطبعة الثانية، 1989.
- رومان جاكبسون، قضايا الشعرية، ترجمة محمد الولي ومبارك حنون، الدار البيضاء، دار توبقال، 1988.
- رولان بارط،
- درس السيميولوجيا، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، الطبعة الثالثة، 1993.
- البلاغة القديمة، ترجمة وتقديم عبد الكبير الشرقاوي، نشر الفنك
- رينيه ويليك، أوستين وارين، نظرية الأدب، ترجمة محيي الدين صبحي، بيروت، الطبعة الثانية، 1981.
- ميخائيل باختين،

- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- محمد مفتاح:
  - تجديد المنهاج، نحو تأويل واقعي، [illegible] الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1999.
  - دينامية النص، بيروت/الدار البيضاء، [illegible] الطبعة الثانية، 1990.
- مارجريت روز، ما بعد الحداثة، ترجمة أحمد الشامي، الهيئة العامة لشؤون الكتاب، 1994.
- ميكائيل ريفاتير، معايير تحليل الأسلوب، ترجمة د. [illegible] الدار البيضاء، منشورات دراسات سال، الطبعة الأولى 1989.
- د. سامي أدهم، مسرح الفلسفة: الحداثة [illegible] الوعوس، مجلة كتابات معاصرة، العدد 21/1994.
- ميشيل فوكو، خصائص التأويل المعاصر، ترجمة عبد السلام بن العالي، مجلة فكر ونقد، العدد16، 1999.
- فرانسوا راستي، المعنى بين الموضوعية والذاتية، ترجمة محمد الرضواني، مجلة علامات، العدد13/2000.
- شكري محمد عياد، اللغة والإبداع، مصر، [illegible] الطبعة الأولى، 1988.
- صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة [illegible] بيروت، دار التنوير، الطبعة الأولى، 1993.

باللغة الأجنبية:

- Emile Benveniste, Problèmes de Linguistique Générale 2, Edition Gallimard, 1974.
- George Lakoff et Mark Johnson, les Métaphores dans la Vie Quotidiennes, Les Editions de Minuit, 1985.
- Julia Kristeva, Semiotiké: Recherche Pour une Sémanalyse, Paris, Editions du Seuil, 1966.
- Jean-Marie Schaeffer, Qu'est-ce qu'un Genre Littéraire, Paris, Editions du Seuil, 1989.
- J. Courtés, Sémantique de L'énoncé: Applications Pratiques, Paris, Hachette, 1989.
- Mikaïl Bakhtine, Esthétiques de la Création Verbale, Gallimard, 1984.
- Marcelo Dascal, la Sémiologie de Leibniz, Paris, Editions Aubier Montaigne, 1978.
- Roland Barthes,
  - S/Z, Paris, Editions du Seuil, 1970.
  - L'aventure Sémiologique, Paris, Editions du Seuil, 1985.
- Tezvetan Toddorov, Symbolisme et Interprétation, Paris, Editions du Seuil, 1978.
- Umberto Eco,
  - La Structure Absente, Paris, Edition Mercure de France, 1972.
  - Sémiotique et Philosophie du Langage, Presse Universitaires de France, 1988.
  - Les Limites de L'interprétation, Paris, Bernard Grasset, 1992.
- Group U, Rhétorique de la Poésie, Paris, Editions du Seuil, 1990, p.33.
- Wolfgan Iser, L'acte de lecture et Théorie de L'effet Esthétique, Editions Pierre Mardaga, 1988.

- Catherine Belsey, Critical Practice, London and New York Routledge, 1988.
- Edward W. Said, The World, the Text, and the Critic, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1983.
- Elizabeth Closs Traugott, Mary Louisse Pratt, Linguistics, Copyright, by Harcourt Brace Jovanovich. Inc,1980.
- Jacques Derrida, Of Grammatology, tr. Gayatri chakraworty spivak, Baltimor and London, Johns Hopkins, University Press, 1976.
- Jonathan Culler, On Deconstruction, Theory and Criticism after Structuralism, Ithaca, New York, Cornell University Press, 1982.
- John Sturrock, Structuralism, London, Fontana Press, 1993.
- Horace L. Fairlamb, Critical Conditions, Postmodernity and the Question of foundations, Cambridge University Press, 1994.
- Norman Fairclough, Language and Power, London and New York, longman Group UK limited, 1989.
- Robert Alter, The Pleasures of Reading in an Ideological Age, New York, Touchstone Simon and Schuster building Rockefeller conter, 1989.
- Roger Webster, Studying Literary Theory, London, Arnold, second Edition, 1996.
- Terence Hawkes ,Structuralism and Semiotics, London, Editions Methuen Co. Ltd, 1979.
- Tony Bennett, Formalism and Marxism, London, Editions Routledge, 1989.
- Umberto Eco, The Role of the Reader, Bloomington, Indiana University, Press 1984.
- William O'grady Michal, Contemporary Linguistics, New York, Second Edition, st. Martin's Press; 1993.

استراتيجية التأويل

من النصية إلى التفكيكية

محمد بوعزة

• كاتب من المغرب

يهتم هذا البحث برصد الإشكالات النظرية والمفارقات المعرفية التي يطرحها مفهومي التأويل والدلالة. كيف يتحقق تعدد المعنى؟ ماهي استراتيجية التأويل؟ ولماذا تختلف هذه الاستراتيجيات؟ هل التأويل له حدود أم أنه مغامرة مفتوحة على المجهول؟

في الفصل الأول تركز اهتمامنا على تفكيك الوضع الابستيمولوجي لمفهوم الدلالة، من خلال مقاربة مقارنة ترصد أسسه النظرية في نماذج نظرية ومعرفية مختلفة، الشيء الذي مكننا من رسم مسار التحولات التي طرأت على مفهوم الدلالة في هذا المنعطف التاريخي والمعرفي.

اهتم الفصل الثاني بالبحث في إشكالية تعدد المعنى. وهي إشكالية ذات طابع مضاعف يمس مستويات متعددة في الفهم والتحليل: فهناك أولاً النص باعتباره ظاهرة دينامية تتشكل في شبكة من التعالقات والنصيات والبنيات المتداخلة، ثم هناك القراءة باعتبارها أيضا ممارسة دينامية تتخللها شفرات وأنساق متعددة وسياقات مختلفة.

وانكب الفصل الثالث على تفكيك الاستراتيجيات التأويلية التي يطرحها إشكال التعددية. هل يتعلق الأمر بتعددية محدودة أم لامحدودة؟ وما هو رهان التأويل؟ هل هو بنينة وحصر هذه التعددية أم مضاعفتها وتتبع سيرورة آثارها اللانهائية؟

هكذا، عرضنا برنامجين متعارضين لرهان التأويل، التأويل المتناهي (أمبرتو إيكو) والتأويل اللامتناهي (جاك دريدا)، وكشفنا المرجعيات المؤسسة لكل برنامج والرهانات المحددة لاستراتيجياته.

من المقدمة

لوحة الغلاف للفنان ثامر داوود
www.thamirdawood.com

تصميم الغلاف: سامح خلف

ISBN 978-614-01-0031-2

توزيع
الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
editions.elikhtilef@gmail.com

الرباط

www.neelwafurat.com